

الحمد لله

186
هذه الرسالة تسمى تنقيح الكلام
في النهي عن قراءة الفاتحة خلف الامام
مرتب يسر وبه نستعين وتمم بالخير
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي
بعده وعلى آل وصحبه ومن نحا نحوه وبعد
فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني محمد بن
عبد الغفور بن عبد الرحمن السدي
التقوي كان الله تعالى له وبه سمع في كل وقت

وحين آيين اني قد سئلت عن قراءة الفاتحة
في الصلوة للقدري خلف الامام هل هي جائزة
بلا كراهة عند الحنفية او هي مكروهة كراهة يحرم
او ينزيه وهل الاحاديث الواردة في الامر
بقراءة الفاتحة واقوى او عكسه ارجح منه ^{عنه}
في هذه الرسالة بحسب ما عن تلك الاسئلة
في الترابيع والعتيرين من شهر صفر للظفر
من سنة الف ومائة وتسع وستين من هجرة
خير الانام عليه افضل ^{الصلوة} واشرف السلام وسميتها

تنقيح الكلام في النهي عن قراءة الفاتحة خلف
الامام ومرتبطا على اربعة ابواب وخاتمة
الباب الاول في بيان ما قاله اصحاب الداهب
الاربعة في قراءة الفاتحة في الصلوة **الباب الثاني**
في ذكر ما استدله الشافعية القائلون بقرينة
قراءة الفاتحة في كل ركعة في حق الامام والمأموم
والنفرد من الاحاديث **الباب الثالث** في ذكر ما استدله
به الحنفية القائلون بوجوب قراءة الفاتحة والوقوف
كليهما للامام والنفرد وكراهتهما تحريما في حق المأموم

وفي هذا الباب فصول اربعة **الفصل الاول**
في الايات المؤيدة لما قاله الحنفية **الفصل الثاني**
في الاحاديث المرفوعة المؤيدة لما قاله الحنفية
الفصل الثالث في ما ورد من اقوال الصحابة رضوان
الله عليهم المؤيدة لما قاله الحنفية **الفصل الرابع**
في اقوال التابعين ومن بعدهم المؤيدة
لما قاله الحنفية **الباب الرابع** في ذكر شي من اجوبة
الحنفية عن دلائل الشافعية **خاتمة الرسالة**
في بيان حاصل الرسالة **الباب الاول** في

بيان ما قاله اصحاب المذاهب الاربعة في
شريعة الفاتحة فاقول وباللّٰه استعين اما
مذهب الامام ابي حنيفة وصاحبه فهو
ان قراءة الفاتحة واجبة على الامام والنفر
في الركعتين من الفرض وجميع ركعات الوتر
النفل حتى يجب سجود السهو عليهما بتركها
سهوا وانها كراهة تحريم على المقدري خلف
الامام كما صرح بفتح القدير وغيره الا ان
محمد ابي مرواية عنه قال يتحسّن قراءه المقتد

للفاتحة خلف الامام في الصلوة السرية و
سياقي في الفصل الثاني من الباب الثالث
ان هذه الرواية عن محمد غير قوية و
ان الصحيح عند محمد مثل قولها **واما مذهب**
الامام الشافعي فهو ان قراءة الفاتحة
فرض عند علي القندي في جميع ركعات
الفرض والنفل كما انها فرض عند علي ^{عليه السلام} الامام
والنفرد **وقال النووي** في المذاهب في فقه الشافعي
ان من الفرائض قراءة الفاتحة في كل ركعة ^{شرا}

سما في المذاهب ومثله في كتاب الرضا لابن القري
اليميني الشافعي **وقال الامام الغزالي** في الوسيط
في فقه الشافعية ان فرضية قراءة الفاتحة
متعينة على الامام والمأموم والنفرد في كل
ركعة في الصلوة السرية والجمهورية انتهى اللفظ
الوسيط **واما مذهب الامام مالك** فقد
ذكر في شرح مختصر خليل للشمس التتائي ^{عليه السلام} المالك
ان من الفرائض قراءة الفاتحة في صلوة
الفرض على الامام والنفرد دون القندي ^{سوا}

كانت الصلوة سرية او جهرية قال واما قراءة تعلق
صلوة النفل فسنة على الشهور انتهى ما في شرح
خليل **وذكر** العلامة ابن تاسيس المالكي في كتابه
الجواهر الثمينة في مذاهب عالم المدينة ان قراءة الفاتحة
فرض في كل ركعات الفرض على الامام والمفرد
ولا تجب على المقتدي ولكن يستحب قراءتها
في السردون الجهر ونقل ابن وهب و
اشهب وابن عبد الحكم وابن نجيب عن
مالك انه اي المقتدي لا يقرأ ما في السردون

في الجهر انتهى ما في الجواهر **وذكر** العلامة العارفي
بالله الشيخ ابو الحسن الشاذلي المالكي في المقدمة
العزمية في فقه المالكية ان من فرض الصلوة
قراءة الفاتحة على الامام والمفرد لا يجزئها
غيرها انتهى **وقال** العلامة الفقيه المالكي في شرح
المقدمة العزمية واختلف هل قراءة الفاتحة
للإمام والمفرد في كل ركعات الصلوة او في
أكثر الركعات والاول هو الراجح وخرج
بالامام والمفرد المأموم فانه لا يجب عليه قراءتها

انتهى وامان ذهب الامام احمد **قد** قال في
الافتناع من كتب الخبايا ان من الفرض قراءة الفاتحة
في كل ركعة على الامام والمنفرد وكذا على المومنين لكن يتحملها
الامام عنه انتهى وتلد في فتح الملك العزيز شرح الوجيز في
فقه الخبايا من غير تفاوت لفظ **ت** فظهر بهذا
الروايات الناطقة من فقه المالكية والخبايا
ان ما قاله الامام احمد من افتراض قراءة الفاتحة على
القاضي فذلك بمعنى تحمل الامام لقراءة الفاتحة عنه لا بمعنى
افتراض تلفظ القادي بها وظهر ايضا ان ما نسب

في بعض الكتب من فرضية قراءة الفاتحة على القاضي بمعنى
تلفظ بها الى الامامين مالك واحمد فهو ما قول غير صحيح
او هي رواية ضعيفة في المذهبين فلا عبرة بها واما افتراضها
في ذاتها بمعنى تحمل الامام اياها عن القاضي كما قاله
احمد فهو امر آخر لا كلام لنا فيه ولهذا اقال في كتاب حجة
الامة في اختلاف الامة ان قال مالك واحمد لا يجب القرض
على المأم بحال انتهى اي لا في الصلوة السرية ولا في الجهرية وظهر
ايضا ان القائل بفرضية قراءة الفاتحة على القاضي من الامة
الاربعة ليس الا الامام الشافعي فقط قد برر وما ينبغي ان يعلم

ايضا ان قراءة التوراة بعد الفاتحة عند الشافعية سنة في
الركعتين الاوليين من الفرض وفي جميع ركعات التوراة
النفل في حق الامام والنضر وكذا قال النووي في منهاجه
في فقه الشافعية انه تسن قراءة سورة بعد الفاتحة
الافى الركعة الثالثة والرابعة على الاظهر ولا تسن التوراة
للاموم في الجهرية بل يسمع فان كانت سرية قراء في الاصح
انتهى ما في الساج وخو في كتاب الروض لابن القري
الشافعية وقال الغزالي في وسيطه في فقه الشافعية انه
يستحب قراءة التوراة للامام والنضر في الاوليين من الفرض

وفي الثالثة والرابعة قولان احدهما انها يستحب
وثانيها لا وعليه العمل والامام فلا يقرأ التوراة في الجهرية
بل يسمع انتهى ما في الوسيط فظهر ان استئذان قراءة التوراة
للمقدي في الصلوة السرية ايضا قال به الامام الشافعية قد بر

الباب الثاني في ذكر ما استدله الشافعية القائلون

بفرضية قراءة الفاتحة في كل ركعة في حق الامام والنضر
والنضر من الاحاديث فاعلم انه قد استدله الامام الشافعية
واصحابه بما اخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن عبادة بن
الصامت رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وفي رواية بعضهم
لا صلوة الا بالفاتحة **واخرج** ابو داود والنسائي والطحاوي
عن ابى السائب عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلوة لم يقرأ فيها
بام القرآن فهي خداج فهي خداج فهي خداج غير تمام قال
ابو السائب فقلت يا ابا هريرة اني اكون احيا وراي الامام
قال فغفر ذرعي وقل اقرء بها في نفسك يا فارسي ^{الحديث}
ونزاد ابو داود قال سفيان احذر رواية هذا الحديث
ان هذا الذي يصلي وحده **قلت** قول سفيان يخالف
رواه

ابو داود
في سننه ١٢

لقول ابى هريرة لمن سأل عن القراءة وراء الامام
اقرء بها في نفسك يا فارسي وسياتي الجواب عن قول
ابى هريرة رضي الله تعالى عنه هذا في الباب الرابع
مفصلا ان شاء الله تعالى **واخرج** ابو داود والترمذي
وحسنه عن عباد بن الصامت رضي الله تعالى عنه
قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فتطقت عليه
القراءة فلما انصرف قال اني اترككم تقرأون وراء امامكم
قال قلنا يا رسول الله اي والله قال فلا تفعلوا الا بام القرآن
فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها **واخرج** ابو داود في سننه

عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال صلى
بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلوة التي
يجهر فيها بالقراءة فالتبست عليه القراءة فلما انصرف
قال هل تقرأون معي فقال بعضنا انا فنصحه ^{لله}
قال وانا اقول مالي تنار عني القرآن فلا تقرأوا
بشيء من القرآن اذا جهرت الابهام القرآن **وامثاله**
هذه الاحاديث قد استدلب بها الشافعية ونحو
نحن اجوبة الخفية عنها في الباب الثالث والرابع
مفعلا انشاء الله تعالى **الباب الثالث في ذكر**

ما استدلب الخفية القائلون بوجوب قراءة الفاتحة و
التسوية كليهما للامام والمنفرد من غير افتراضها وكراهة
قراءتهما تخريفا في حق الاموم وفي هذا الباب فصول اربعة
الفصل الاول في الآيات القرآنية المؤيدة لما قاله الخفية
من انه لا يقرأ للقارئ خلف الامام فاقول هي آيات
الآية الاولى قوله سبحانه تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا
له وانصتوا والاحاديث التي استدلب بها الشافعية ان
اريد بها وجوب الفاتحة على الامام والمنفرد دون القارئ
فلا معارضة بين القرآن وتلك الاحاديث اصلا لعدم

النافاة وان اراد بها عمومها لمقتضى كاهن مذهب الشافعية
فلا ريب ان هذه الآية معارضة لتلك الاحاديث في
حق التصدي ومن العلوم ان لو سلطنا طريق الترجيع
فلا خفاء في ان نص القرآن اقوى من تلك الاحاديث
لان نص القرآن قطعي وتلك الاحاديث ظنية ومن
العلوم ان الظني لا يقاوم القطعي كما مضوا عليه
في مواضع كثيرة لا تعد ولا تحصى ولو سلطنا طريق
الجمع نحو ما رواه الشافعية عن غير المصدي بتفسير
آية القرآن ولا قرينة اولى واقوى من القرآن **وقال ابن**

في فتح القدير وحاصل الاستدلال بالآية ان المطلوب ان
الاستماع والتكون فيعمل بكل منهما فالاول يخص الجهرية
والثانية يشمل الجهرية والسرية فيجري على اطلاقه في السكوت للمقتضى
عند القراءة مطلقا وهذا بناء على ان هذه الآية و
ماردة في القراءة في الصلوة وهو صحيح فقد **اخرج** البيهقي
عن الامام احمد انه قال اجمع الناس على ان هذه الآية
نزلت في الصلوة **واخرج** البيهقي ايضا عن مجاهد قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلوة فسمع قراءة فتى
من الانصار فنزلوا واذا قرئ القرآن فاستمعوا وانصتوا

واخرج ابن مردويه في تفسيره بسنده الى معاوية بن قرة
قال سئلت بعض اشياخنا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم احسب قال عبد الله بن مغفل اكل من سم القرآن
وجب عليه الاستماع والانصات قال اما نولت هذه
الآية في القراءة خلف الامام هذا وفي كلام اصحابنا
الحنفية ما يدل على وجوب الاستماع في الجهر بالقرآن
مطلقا في الصلوة وغيرها كما في الخلاصة لان العبوة لعموم
اللفظ لا لخصوص السبب انتهى ما في فتح القدير **واخرج**
المحاوي في شرح معاني الآثار له والبيهقي في السنن

اراد

الكبرى اعز عطاء انه سئل ابن عباس عن هذه الآية
نقلا عن هذا الكلقارني قال لا ولكن هذا في الصلوة
واخرج الطحاوي ايضا عن سعيد بن المسيب نحوه
قال العلامة النفي في تفسيره مدارك التنزيل ان جمهور
الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ان قوله تعالى واذا
قرئ القرآن فاستمعوا وانصتوا انزل في استماع
المؤمن انتهى **اقول** ولو سلمنا وفرضنا ان هذه
الآية ليست بخصوصه بالصلوة بل هي عامة للمصلاة
وغيرها كما قال بعض اهل العلم فلا شك انها ^{تعم}

خالة الصلوة ايضا فيثبت بها المطلوب سواء قلنا
انه اي القرآن خاص بحالة الصلوة او عام شامل
للصلوة وغيرها وهذا امر لا يرتاب فيه من امر
ادنى خبرة بعلم الحديث **وهذا خبر** كاف شاف في
اثبات المطلوب ولا حاجة بعده الى الاجوبة
الآخر الآتية في الباب الثالث والرابع ولكننا نتوسع
بما تيسر لنا مما سواه من الاجوبة ليكون الناظر
فيها على بصيرة منها **فان قيل** قد اجاب الشافعية
عن هذه الآية بانها مخصوصة بغير الفاتحة **قلنا**

فكذلك نجيب نحن بان حديث لاصلوة الابالفاتحة
مخصوص بغير المقتدي مع ان هذا الجواب لا يصح
من الشافعية بعد قولهم باستئذان قراءه التوبة
للمقتدي في الصلوة السرية كما تقدم نقله عنهم
من كتب من ذهبهم **الآية الثانية** قوله سبحانه وتعالى
فأقرأوا ما تيسر من القرآن **قال الديلمي** في تريح البحار
ما حاصله ان ما قوله الشافعية يرويه هذه الآية
ايضا من وجه آخر اي من جهة القول بانها
الفاتحة **قالوا** وهذا الان معنى ما تيسر اي **شيء**

تيسر فيكون المراد انما ما يطلق عليه اسم القرآن
وهو عام يشمل الفاتحة وما دونها فتصيده بالفاتحة
زيادة على نص القرآن بخبر الاحاد وهذا لا يجوز
والمراد بهذه الآية قراءة القرآن في الصلوة فان قراءته
خارج الصلوة ليس بفرض اجماعا انتهى حاصله
اليعني فان قيل كلمة ما بمجمله والحديث مبين لذلك
الاجمال فيحمل الجمل على المبين قلت قد اجاب
عنه العيني في شرحه على البخاري اي ضللت
قال ان قول من قال بهذا ايدل على عدم معرفته

باصول الفقه فقد تقررت في الاصول ان كلمة ما
من الفاظه العموم يجب العمل بهما من غير توقف
ولو كانت مجملة لما جازم العمل بها قبل البيان كسائر
جملات القرآن والحديث انتهى **ان قيل** لما كان
هذا النص اي قوله تعالى فاقروا ما تيسر عما من نص
الفاتحة خاصا فيلحق ذلك العام على هذا الخاص
قلت لنا عن ذلك جوابان **الاول** ما قاله العيني في شرح
البخاري ايضا ان العام عندنا لا يحمل على الخاص
اصل انتهى يعني بالنقول بالمعارضة بينه فانظر الى

التزجيج كما هو في اصول فقهاء الحنفية
كالنوضح والتلويح ووصول البداهة والتمويه وغيرها
ولا ريب ان التزجيج هنا موجود لان النص
القرآني قطعي والقطعي مرجح على النص الظني كما
بني الأدل ان تخصيص العام بالخاص على القول به
انما يصح اذا كانا مخالفين في الحكم اما اذا كانا
موافقين في الحكم فلا يصح ولا يكون ذلك
من باب التخصيص اصلا ليدل على ذلك ما ذكره ^{العضد}
في شرح مختصر ابن الحاجب في الاصول حيث قال

رد

اذا وافق الخاص العام لا يفرق بينهما بل
عند الجمهور خلافه لابي ثور مثاله قوله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اياها ب د ب غ فقد ظهر مع قوله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في شاة يمينه د باعها ظهورها فتعم
الطهارة كلاها ب ولا يختص بالشاء انتزاعا و
يدل على ذلك ايضا ما ذكره ابن الهمام في تحريم
في الاصول حيث قال افراده من العام بحكم
ذلك العام لا يخصه مثاله اياها ب د ب غ
فقد ظهر مع قوله شاة يمينه د باعها ظهورها

فلا يخص حكمه ان يرفع يده على جلد شاة ميتة من
بين الالهة انتهى وفيما نحن فيه كذلك لانه
تعالى قال فاقرأوا ما تيسر من القرآن فمؤداه اقرؤا
اي شيء تيسر من القرآن وان حديث لا صوة
الا بالفاتحة مؤداه اقرءوا والفاتحة والحكم فيهما
واحد وهو اقرءوا فلا يخص الامر بالقراءة
العامه بالفاتحة من بين سائر القرآن قد ثبت
والشقيلا ان هذه الاحاديث وان كانت من
خبر الاحاد لكنها بلغت حد الشهرة وتلقتهما

العلماء بالقبول فيجوز الزيادة على نص القرآن عند
قلت اجاب عنه العيني في شرح البخاري فقال
لا نسلم انها مشهورة بالغنى القرع عند الاصل
وهو الذي نراد به على القرآن وذلك لان الشهرة
عندهم ما تلقاه الصحابة والتابعون بالقبول وقد
اختلف الصحابة والتابعون في هذه المسئلة و
لئن سألنا انها مشهورة فالزيادة بالخبر المشهور
انما يجوز اذا كان محكما واما اذا كان المشهور محتملا
فلا وهذا الحديث محتمل لانه يتعمد مثله في الجواز

فزيادة بالخبر المشهور

وسيتعلم في الفضيلة كحديث لاصلوة لجار المسجد
الاف السجد انتهى **اقول** وله نظائر كثيرة كحديث
لا وضوء لمن لم يذكر الله وكحديث لاصلوة
للعبد الآبق وكحديث لاصلوة بحضرة الطعام
وكحديث لاصلوة الاسبواك الى غير ذلك **وهذه**
الآية الثانية انما تدل على عدم فرضية قراءة اصل
الفاتحة في حق جميع المصلين اماماً او مقرباً
او منفرداً ولا تعلق بمسئلة المقتدي بخصومه
وذلك ظاهر **الفصل الثاني في الاحاديث المرفوعة**

المعينة لما قاله الحنفية وفي هذا الفصل نوعان
النوع الاول في الاحاديث المرفوعة المتصلة **الاستدلال**
بقوله **اخرج** مسلم في صحيحه في باب التشهد في
الصلوة وابن ماجه في سننه عن ابي موسى
الاشعري رضي الله تعالى عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم خطبنا فبينما كنا نستنسا
وعلمنا صلواتنا فقال اذا صليتم فاقبموا
صفوفكم ثم ليومكم احدكم فاذا اكبر فكبرو
او اذا قرع فانصتوا واذا قال غير المغضوب عليهم

والا الضالين فقولوا آمين يحسبكم الله قال الحافظ
ابن حجر في فتح الباري وهذا سند صحيح **قلت**
اخرجه ولا ريب في صحة سنده وهذا اخرج مسلم
في صحيحه ولفظ ابن ماجه عن ابي موسى
الاشعري مرفوعا هكذا اذا قرئ الامام فانصتوا
فاذا كان عند القعدة فليكن او اذكر احدكم
واخرجه التمهيد انتهى **واخرج** الدارقطني في سننه
بسندين عن ابي موسى الاشعري رضي
الله عنه بلفظ مسلم ثم قال هذا السناد صحيح

ورواه كلهم ثقات **واخرج** الدارقطني ايضا بسند **واخرجه**
اخر قبلها وفيه سالم بن نوح ثم قال الدارقطني و
سالم بن نوح ليس بالقوي وكذا **اخرجه** البيهقي بسند
فيه سالم بن نوح ثم قال وسالم بن نوح ليس بالقوي
قلت الجواب عنه على وجوه اربعة **الاول** ان هذا
جرح غير مفسر فلا يكون مقبولا كما هو مقرر عند
جمهور اهل الحديث ولهذا قال ابن الهمام في تحريه
وشارحه في شرح السني بالتيشير ان اكثر الفقهاء
ومنهم الحنفية واكثر المجتهدين ومنهم البخاري ومسلم **على**

ان الجرح لا يقبل الا مينا سبب بخلاف التعديل
يقبل من غير بيان انتهى ما فيها **الثاني** انه **قال** الحافظ
الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال ان
سالم بن نوح قال فيه ابو زرعة انه صدوق ثقة و
قال يحيى بن سعيد القطان ليس به باس وقواه
احمد بن حنبل وكتب عنه انتهى **وقال** الحافظ
حجفي التقریب سالم بن نوح صدوق له اوام اوامر
عليه الحافظ في التقریب بهذه الرواية **نحو** **د**
ينبغي مروي حديثه البخاري في الادب المفرد

في صحيحه والوداد والترمذي والنسائي في سننهم
فدل كلام هؤلاء الحفاظ على توثيق سالم بن نوح و
دل كلام ابن حجر على انه من رواية مسلم فلا يقبل
الجرح فيه وعلى ان الارحج في حقه التوثيق لانه قد
علم من عادة الحافظ ابن حجر في التقریب انه ياتي
فيه باعد ما قيل في الراوي **الثالث** انك لو تنزلنا
وسلنا ضعف سالم بن نوح فذلك لا يضرنا اصلا
لان متن هذا الحديث قد صححه مسلم واخرجه
في صحيحه وصححه الحافظ ابن حجر في فتح الباري و

صححه الدارقطني بنفسه في سننه بالسندين الذين
ذكرهما في سننه آخر او غيرهم **الرابع** ان سالم
نوح وان سلمنا ضعفه الا اننا قد اوردنا هذا
الحديث عن صحيح مسلم وعن سنن ابن
وعن سنن الدارقطني باسناد كلهما صحيح
ليس فيها سالم بن نوح اصله ذلك لان مسلما
اخرجه في صحيحه عن اسحق بن ابراهيم عن جابر عن
سليمان التيمي عن قتادة عن يونس بن جابر عن حطان
بن عبد الله الرقاشي عن ابي موسى الاشعري ^{رضي}

تعالى عنه وان ابن ملحة اخرج عن يوسف بن موسى
القطان عن جابر بهذا السند بعينه الا انه ذكر ابا
مكان يونس بن جابر وهو شخص واحد لان ابا غلاب
كنية ليونس بن جابر وان الدارقطني اخرجه بسند
احدهما سند ابن ملحة بعينه وثانيهما انه اخرجه
عن علي بن عبد الله بن مبشر عن ابي الاشعث
احمد بن المقدام عن العنبر بن سليمان عن
ابيه سليمان التيمي بهذا السند بعينه ثم قال لا
يظن بعد ذلك من هذين السندين ان هذا

٢
اسناد صحيح وزرارة كلهم ثقاة كما قد مضى انفا فظهر
بما ذكرنا ضعف تضعيف البيهقي لما في هذا
الحديث وظهر ان تعصب البيهقي لمذهبه في غاية
الافراط حيث حكم على ما اخرج مسلم بعد اجراء
من طريق آخر بانه ضعيف ولم ينظر الى الاعتدال
بان يقول ان هذا الحديث وان كان ضعيفا
من جهة سالم بن نوح لكنه صحيح من طريق مسلم
وعن هذا الشترين اهل الحديث ان البيهقي
بلغ من تعصبه لمذهبه الى انه اذا روي الراوي

الواحد المختلف في تعديله وجرجه حد يثابري
المذهب الشافعي يقول هذا ثقة واذا روي ذلك
الراوي حد يثابري المذهب ابي حنيفة يقول هذا
ليس بثقة مع ان الراوي في الموضعين واحد
وهذا عدول عن الحق والصواب والحق ان
يتبع **واخرج** الامام احمد في مسنده والظاهر
في شرح معاني الآثار له والبوداود والنسائي وابن
ماجة في سننهم وابن ابي شيبة في مصنفه عن ابي
هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا البر فليؤتموا واذا
قراء فاذنوا **وقال** مسلم في صحيحه في باب التشهد
في الصلوة ان حديث ابي هريرة هذا يعني الذي
فيه زيادة واذا قراء فاذنوا صحيح عندي وقال
خزم هذا صحيح عندنا **قال** وصححه الامام احمد بن
حنبل فيما حكاه عنه الاثر **م** **واخرج** الدارقطني
في سنن حديث ابي هريرة هذا بسندين
نعم **قال** ورواهما كلهم ثقات ثم اخرجنا ايضا
بسندين آخرين وحكم في كل واحد منهما على احد

رواهما بالضعف **قلت** وهذا لا يضر لان هذا
الجرح غير مفسر وهو غير مقبول عند جمهور اهل
الحديث ولكون الدارقطني بنفسه قد مر بسندين
رواهما ثقات ولتصحح مسلم اياه مع ان تصحيح
مسلم اقوى من تصحيح الدارقطني كما لا يخفى **و**
اخرج البيهقي حديث ابي هريرة هذا بسند
فيه خارجة بن مصعب ثم **قال** وخارجة بن
مصعب بالقوي **قلت** الجواب عنه ما قدناه
ان هذا الجرح غير مفسر فلا يكون مقبولا ولو سلم

فمن قد اوردناه من طرق من قد مناهم
كالامام احمد والطحاوي وابي داود والنسائي
وابن ماجه وابن ابي شيبة وليس في رواية
احد منهم خارجة بن مصعب ولهذا صححه
الحفاظ المتقون من اهل الحديث كالامام احمد
ومسلم وابن حزم كما عرفت **فظهر** ان كل واحد
من هذين الحديثين اعني حديث **ابيه** و
حديث **ابي هريرة** رضي الله تعالى عنهما صحيح
عند مسلم فاذا تعارض هذان الحديثان **الصحيحان**

مع ما رواه الشافعي من حديث لاصلوة الابا **الحجة**
وجب احد الامرين اما ترجيح احد الطرفين
بمرجح كما قدمنا واما الجمع بينهما **بما رواه الشافعي**
على غير القسدي **ان قيل** ان ابا داود بعد ما اخرج
هذا الحديث عن ابي هريرة قال هذه اللفظة و
اذا قراء فادعوا اليست بحفوفة والوهم عندنا
من ابي خالد **قلت** قد اجاب عنه الحفاظ **المنذر**
الذي اختصر سنن ابي داود فقال فيما قاله ابو داود
نظر فان ابا خالد هذا هو سليمان بن حبان

الاحمر وهو من الثقات الاثبات الذين احتج
هم البخاري ومسلم في صحيحهما ومع هذا قلنا
ينفرد البخالي بهذه الرواية بل تابعها عليها ابو
سعيد محمد بن سعد الانصاري استرأى
ما ذكره النذري **وقال** العيني في شرح البخاري ان
ابا خالد سليمان بن حيان هذا ثقة من رجال
الجماعة فكيف يسمع جرح احد فيه وتابعه
في رواية هذه اللفظة محمد بن سعد الانصاري
كما رواه عنه النسائي ومحمد بن سعد ايضا
تن

ثقة وثقة يحيى بن معين وتابعهما في هذه اللفظة
اسماعيل بن ابان كما رواه البيهقي في سنن وقد
صحح مسلم في صحيحه هذه اللفظة استرأى ما ذكره العيني
قلت ورواية محمد بن سعد الانصاري ^{جودة}
في سنن النسائي وغيره وقد قدنا تصحيح مسلم
وغيره لهذا الحديث مع زيادة هذه اللفظة
اعني قوله واذا قرأ فانصتوا فظهر ان ما
ذكره ابو داود ليس بصحيح وقد منا ايضا ان
مسلم رواه بزيادة هذه اللفظة من طريق آخر

عن ابي موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه و
صححه وليس فيه ابو خالد احد فلم يظهر كلام ابي داود
صحته قطعا وظهر ان حديث ابي هريرة المذكور
صحيح حتما و**اخرج** البخاري ومسلم في صحيحيهما
عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه في حديث
الشيء صلاته حين فقال للنبي صلى الله عليه
وسلم ما احسن غير هذا فاعلمني فقال اذا
الى الصلوة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن
ثم اركع حتى تطمئن راكعا الحديث وفي آخره

ثم افعل ذلك في صلواتك كلها فهذا الحديث الصحيح
صحيح في نفسه ما قاله الشافعية من فرضية قراءة
الافتحة في حق كل مصلٍّ من الامام والمأموم و
المفرد بل يفيدان الفرض ما تيسر من القرآن **فان**
قيل هذا الحديث مجمل وقوله صلى الله عليه وسلم
الاصلوة الا بالافتحة تفسيره فيقضي بالفسخ على
الجملة **قلت** قد اجبنا عن ذلك في الفصل الاول
من هذا الباب عند ذكر الآية الثانية اعني
قوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن **فارجع**
اليه

ان شئت فالجواب الذي كتبناه هناك جواب عن هذا
وروي الامام ابو حنيفة في مسنده بسند عن
جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ما قال
قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى خلف
امام فان قراة الامام له قراة **واخرج** الامام
محمد بن الحسن هذا الحديث في موطأ وفي كتاب
الآثار له من طريق الامام ابو حنيفة قال
اخبرنا الامام ابو حنيفة ثنا ابو الحسن **موت**
ابن ابي عاصم عن عبد الله بن شداد بن **النهدي**

عن جابر رضي الله تعالى عنه قال صلى الله عليه
عليه وسلم وجعل خلفه يقرأ فجعل جابر من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ عن القراءة في الصلوة
فقال اشهراني عن القراءة خلف النبي صلى الله عليه
وسلم فتنازعنا حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى خلف الامام فانه
قراة الامام له قراة قال محمد في الآثار بعد اخر
لهذا الحديث انه لا ينبغي ان يقرأ خلف الامام في
شي من الصلوة يجهر فيه ولا يجهر فيه ولا يقرأ وهو

قول أبي حنيفة رضي الله عنه في الآثار وقال محمد في
موطأه بعد إخراج هذا الحديث أنه لا قراءة
خلف الإمام فيها يجزئ وفيها لا يجزئ فيه ^{بذلك}
جاءت عامة الآثار وهو قول أبي حنيفة إلى هنا
عبارة الوطاء فظهر بهذا أن ما في الهداية من
قوله ويستحسن قراءة الفاتحة خلف الإمام على
سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد فكل الروايات
ليست بظاهر التواتر عن محمد وقد فصل على ذلك
ابن الهمام في فتح القدير ثم قال والحق أن قول محمد

سقطها

كقولها ثم قال ولا يخفى أن الاحتياط في عدم القراءة
خلف الإمام لأن الاحتياط هو العمل بأقوى الأدلة
وليس مقتضى قولها القراءة بل النع انتهى ولهذا
قال العلامة عبد الحق الدهلوي في شرحه الفارسي
على الشكوة حق أنت كقول محمد مثل قول شيخنا
در بودن قراءة مقتديا در پس پشت امام كراهة تحريمه
خو به نماز ستره با شد وخو به نماز جهره با شد
انتهى كلام الدهلوي وخو به في شرح العربي للدهلوي
على الشكوة وقال ابن الهمام في فتح القدير وهذا

ثم قال الدارقطني بعد سرد تلك الاسانيد الخمسة
ان هذا الحديث رواه سفيان الثوري وشعبة
وغيرهما عن موسى بن ابي عائشة ^{الله} عن عبد الله
بن شاذان او مرسل ولم يذكر واخبارا قلت
لنا عن هذا الجوبة خمسة **الجواب الاول**
انهم بنوا الامر على اسانيد المسئلة والفقهاء
بل انما بنوا على السند الذي رواه الامام ابو
حنيفة في سننه واخرجه الامام محمد في ^{المائة} مؤلفه
وفي كتاب الآثار له ولا ريب ان ذلك السند

متصل صحيح كما قد منا تصحيحه عن العيني وابو الباق
وهذا الجواب الاول كاف واف يغني عن الاجرة
الاخر التي تذكر ما بعد هذا وان كنا اورنا
بطريق التذلل والتسليم ثم اقول سند هذا الحديث
الذكر في المطاوعة صحيح لا شك في صحته و
لا يرقاب في صحته الا جاهل او متعصب وذلك
لان فيه سوى جابر بن عبد الله الصمالي
رضي الله تعالى عنه رواة ثلاثة **الاول** ابو حنيفة
وقد قال العيني في شرحه على البخاري ان ابا

حنيفة امام همام طبق علمه الشرق والغرب وقال يحيى
بن معين هو ثقة مأمون وقال ايضا ابو حنيفة
ثقة من اهل الدين والصدق وكان مأمونا
على دين الله صدوقا في الحديث واثنى عليه
الائمة الكبار ثم عبد الله بن المبارك ويعده
من اصحابه وسفيان بن عيينة وسفيان
الثوري وعبد العزيز بن حماد بن زيد و
بن الجراح شيخ الامام الشافعي وكان وكيع
يقبض بقول الامام ابي حنيفة واثنى عليه

الائمة الثلاثة مالك والشافعي واحمد واخرون كثيرين
انتهى ثم قال يعني وبهذا اظهر لك تحاسد الدار
قطيبي على ابي حنيفة وتعضبه الفاسد مع
ان ليس له مقدار بالنسبة الى هؤلاء الذين اتوا
على ابي حنيفة حتى يكلم في امام متقدم على
هؤلاء في الدين والتقوى والعلم ويتبعه غيبا
يستحق هو التضعيف بنفسه مع انه اي الدار
قطيبي روي في سننه احاديث سقيمة معلولة
ومفكوة وضعيفة وموضوعة واحتج بها مع علمه

بذلك ولقد صدق فيه قول القائل **مشعر حسد**
النجية اذ لم يبالوا سعيدة والقوم اعداء له وخصوصا
انتهى ما ذكره العيني في شرح البخاري **وقال** العلامة
قاسم بن قطلوبغا الصري الذي يقال له ابن الهمام
الثاني في كتاب تخرج احاديث الاختيار له
ان ما ذكره الدارقطني من تضعيف ابى حنيفة
فهو مردود فقد قال يحيى بن معين ابى حنيفة
ثقة في الحديث وفي رواية انه قال ثقة ثقة
واما فضائله ومناقبه فما يقال فيها **مشعر**

كالبدرا لا تخفى ليل اشعت **بالا** اعلى الكه لا يعرف القمر
انتهى كلام ابن قطلوبغا مختصرا **وقال** الحافظ ابن
حجر في تهذيب التهذيب النعمان بن ثابت
ابو حنيفة الكوفي راى انس بن مالك رضي الله
تعالى عنه وروى عن عطاء بن ابي مرياح
وعاصم بن ابى الجود وحماد بن ابى سليمان
وابى جعفر محمد بن علي الباقر وغيرهم وروى
عنه ابنه حماد وابراهيم بن طهمان وحمزة بن
حبيب الزيات المقرئ وابو يوسف القاضي

ومحمد بن الحسن الشيباني وعلي بن مسهر وآخرون
قال يحيى بن معين كان ابو حنيفة ثقة لا يحد
بالحديث الا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ
وقال ابن المبارك افقه الناس ابو حنيفة ما
رايت في الفقه مثله وقال ايضا لولا ان الله
اعانني بابي حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس
وقال ابن ابي خيثمة كان ابو حنيفة ورعا
وقال روح بن عباد لما بلغ ابن جريح
موت ابي حنيفة استرجع وتوجع و

قال اي علم ذهب وقال يحيى بن سعيد القطان
لا يكدب الله تعالى ما سمعنا من راي ابي حنيفة
وقد اخذنا بالكثير اقواله وقال الامام الشافعي
الناس عيال ابي حنيفة في الفقه وقال حماد بن
ابي حنيفة لما مات ابي غسلة الحسن بن عمار
فما غسله قال رحمك الله تعالى وغفر لك لم تقطر
منذ ثلاثين سنة ولم تتوسد يمينك بالليل
منذ اربعين سنة وذكر ابو عاصم حديثا
لابي حنيفة ثم قال لو رايت محمد لاردت موه ومناقب الام

ابن حنيفة كثيرة جدا فرضي الله تعالى عنه واسكنه
الفردوس آمين انتهى ما في تهذيب التهذيب **الشام**
موسى بن ابي عائشة **قال** الحافظ ابن حجر في التلخيص
موسى بن ابي عائشة الهمداني مولاهم الحسن
الكلوفي ثقة عابد من الخامسة انتهى ورواه عليه **الاف**
للجماعة يريد انه اخرج حديثه اصحاب الكتب
السنّة كلهم **وقال** الحافظ ابن حجر في تهذيب
التهذيب موسى بن ابي عائشة الهمداني
عن عبد الله بن شداد بن الهاد وسعيد

بن جبير وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة
وعمر بن بن شبيب وغيلان بن جرير وابي
زهر بن الاسدي وغيرهم وروى عنه **شاه**
وسعد بن الحجاج والسفيان والواسطي القفاري
وزائدة وجابر بن عبد الحميد وآخرون و
قال علي بن المديني كان سفيان الثوري يحسن
التناء على موسى بن ابي عائشة وقال سفيان
بن عيينة كان موسى من الثقات وقال ابن
معين ثقة وقال جرير كنت اذا ذكرت موسى اذكر

الله تعالى لو يتد وقال يعقوب بن سفيان هو
كوفي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات انتهى ما في
تهذيب التهذيب **الثالث** عبد الله بن شداد
قال الحافظ ابن حجر في التقريب عبد الله بن شداد
بن الهاد الليثي أبو الوليد المدني ولد على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم ذكره العجلي من كبار
التابعين الثقات وكان معدودا في الفقهاء
أنشأ ورعر عليه الحافظ للجماعة أيضا يريد
ما ذكرنا **وقال** الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب

عبد الله بن شداد بن الهاد روي عن القحطاني
وعمر وعلي وطحمة ومعاذ والعباس ابن مسعود
وابن عباس وابن عمر وغيرهم وروي عنه
سعد بن إبراهيم وأبو اسحاق الشيباني والحكم
بن عتيبة ومرو بن يحيى بن حارث وطائوس
محمد بن كعب القرظي وغيرهم وهو من كبار
التابعين وقال ابن سعد وأبو زرعة والنسائي
هو ثقة وقال الواقدي كان ثقة فيها كثير الحديث
متسعا انتهى فظهر من هذا التحقيق أنه لا ريب في

صحة هذا السند وثبوته بالمرسل كما بينا والحمد
لله تعالى على وجدان مثل هذا السند الصحيح
لهذا الحديث مع انافورد الاسانيد الاخر
الصحيحة له بعد هذا ايضا **الجواب الثاني** ان ما
اعل الدارقطني حديث جابر بالمرسل فهو لا
يضرنا لانه وان ارسله بعض اهل الحديث فقه
وصله آخرون كما عرفه وكما استعرفه ومن لم يلق
عند جمهور الحديثين انه اذا اختلف رواية
فيه وصله وارسله فالحكم للموصل لان مع الوصل

زيادة علم ولانه من باب زيادة الثقة وصي مقبولة
الجواب الثالث ان الفرض ان مرسل فان ذلك لا
يضرنا ايضا والمرسل حجة عند الامام ابو حنيفة
وما لك والجمهور لا سيما مرسل القرون الثلاثة كما هي
الشهادة النبي صلى الله عليه وسلم للقرون الثلاثة
بالخير يترحم حيث قال خير القرون قري ثم الذين
يلوهم ثم الذين يلوهم الحديث ومخالفة الشافعية
لنا من حيث عدم قبوله المرسل لا يضرنا لاننا لا
نتبعه في اصوله كما لا نتبعه في فروع **الجواب الرابع**

افالوسلنا انه مرسل وسلنا ان المرسل غير مقبول كما
عند الشافعي فانما ذلك مشروط عند بما
اذا لم يعتضد ذلك المرسل بحديث واحد
آخر من ادومرسل واما اذا كان المرسل مقضاه
بمسند واحد آخر من ادومرسل فان المرسل
المعتضد حجة عند الامام الشافعي ايضا
فيلزمه ان يقول وكيف لا وهذا الحديث على
تقاير تسليم ارساله فهو معتضد باحاد
كثيرة مسند ومرسله كما عرفت مما ذكرناه وما شفع

فما ذكره لاحقا هذا **الجواب الخامس** ان هذا الحديث
عن جابر رواه غير الي حنفية ايضا ولم ينز
ابو حنيفة بروايته موصولا بدارواة الحسن
عطار ايضا عن موسى بن ابي عانة عن
عبد الله بن شداد عن جابر كما اخرج الدار
قطني والبيهقي وغيرهما **وكذا** رواه سفيان
شريك ايضا فقد **قال** المحقق ابن الهمام في فتح
القدير والعلامة قاسم بن قطلوبغا في تخریج
الاختيار له ما لفظه ما انه اخرج احمد بن منيع

في منك قال اخبرنا اسحق الارزقي ثنا سفيان
وشريك كلاهما عن موسى بن ابي عائشة عن
عبد الله بن شداد عن جابر رضي الله تعالى
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
كان له امام فقرأه الامام له قراءة ثم قال الحق
والعامة المذكوران ان هذا سند صحيح على
الشيخين البخاري ومسلم **وراد** ابن الهمام
في فتح القدير انه مروى عن عبد بن حميد فيمنه
قال حدثنا ابو نعيم ثنا الحسن بن صالح

عن ابى الزبير عن جابر رضي الله تعالى عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم **قله** قال ابن
الهمام وهذا سند صحيح على شرط مسلم **وهو**
الحفاظ الثقات سفيان وشريك وابو الزبير وابو
حنيفة كلهم رفعوه بالطرق الصحيحة وقد تقرر
في علوم الحديث انه لو تفرد الثقة برفع حديث
او بوصله وجب قبوله لان الرفع والوصل
زيادة وزيادة الثقة الواحد وجب قبولها
فكيف اذا رفعه ووصله ثقات كثرون

انتهى محصل ابن الهمام **وقال الشيخ قاسم**
الذكر فبطل قول الدارقطني لم يسند الا
بن عمارة وابو حنيفة وهما ضعيفان انتهى
كلام الشيخ قاسم **قلت** واما تضعيف الدارقطني
لابي حنيفة فقد مر بطلانه مفصلا واما تضعيف
الحسن بن عمارة فالجواب عنه على وجه اربعة
الاول ان هذا الجمع غير مفسر وهو غير مقبول
كما قد مرنا **الثاني** ان الحسن بن عمارة ليس بضعف
متفق عليه بل هو مختلف فيه فقد **قال** الحافظ

ابن حجر في تهذيب التهذيب ان الحسن بن
عمارة بن المضرب البجلي ابا عمارة الكوفي روي
عن الحكم بن عتيبة وابن ابي مليكة والزهي
 وغيرهم وعنه السفيانان وابو معاوية وعبد
الرزاق ومحمد بن اسحق بن يسار وجماعة
قال ابن عيينة كان الحسن بن عمارة فضلا و
غيره احفظ منه وقال عيسى بن دينار الحسن
بن عمارة شيخ صالح وقال عمر بن علي انه
فاضل صالح صدوق وجرحه الاكثرون انتهى

ما في تهذيب التهذيب **وذكر** الحافظ الذهبي
في ميزانه ما يدل على جرحه **وقد ضعفه قلند**
مع ذلك فهو مختلف فيه كما افادته عبارة ^{فقط} الحافظ
في تهذيب التهذيب فعلى قوله هؤلاء الخفا^ط
الوثقتين له يكون هو ثقة ويكون حديثه
مقبولا لعمول الابه في الاحكام **الثالث** انا
لوسلنا ان الحسن بن عماره ضعيف فلا
انه لم يتفرد برواية ذلك بل رواه الحافظ
التقنون الكثيرون كالامام ابى حنيفة و

غيره ممن ذكرنا تعد ادهم فمدارنا على وائتهم
لاعلى رواية الحسن بن عماره فلا يضرنا ضعف
الحسن بن عماره بعد تسليمه **الرابع** ان بعد
تسليم ضعف الحسن بن عماره فنحن لم نورد
حديثه الا للاعتبار والمتابعة وقد قال الحق
ابن الهمام في تحريه في الاصول وشارحه في
شرحه السمي بالتيار ان من قيل فيه هذا ضعيف
فانه يخرج حديثه للاعتبار والمتابعة ^{على}
كلامهما **وروي** هذا الحديث موصولا ايضا ^{على}

بن يونس لكنه قال عن موسى بن أبي عاصم عن
عبد الله بن شداد عن رجل من اهل البصرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له
امام فقرأه له قراءة كذا اخرج الطحاوي في
شرح معاني الآثار وعينه وايضا روى عنه
عن هو غير عبد الله بن شداد عن جابر
بن عبد الله منهم الامام محمد فخرج
في موطائه وعبد بن حميد فخرج في
مسند وابن ماجه فخرج في سننه باسناد

عن ابن الزبير عن جابر بن عبد الله ولفظهم قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام
فان قرأه الامام له قراءة ومنهم الامام احمد فخرج
في مسنده والبيهقي بن الجي شعبة فخرج في مضعه
لبند يها عن ابن الزبير عن جابر رضي الله تعالى عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له
امام فقرأه له قراءة ومنهم البيهقي فخرج في
السنن الكبرى له والطحاوي فخرج في شرح
معاني الآثار له لبند يها عن ابن الزبير عن جابر

رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال من كان له امام فقرأ له ^{أو} قرأه ايضاً
روى هذا الحديث جماعة من الحديثين عن
غير جابر منهم علي بن ابي طالب وعبد الله
بن مسعود وعبد الله بن عمر بن الخطاب
والبوسعيد الخدري والوهري وابن عباس
وانس بن مالك وغيرهم رضي الله تعالى
عنهم ^{عن} **احاديث علي رضي الله تعالى**
فاخرجه الدارقطني في سننه والبيهقي في كتابه

القراءة في الصلوة بسند يما عنه قال قال رجل للنبي
صلى الله عليه وسلم اقرأ خلف الامام او ائمت
قال ائمت فانه يكفيك ولفظ البيهقي لا بد ائمت
فانه يكفيك **واما حديث ابن مسعود رضي الله**
تعالى عنهما فاخرجه الخطيب البغدادي بسند
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي
انا من القرآن اذا صلى احدكم خلف الامام فليمت
فان قرأته له قراءة **اما حديث ابن عمر رضي الله**
تعالى عنهما فاخرجه الدارقطني في سننه عنه

الذي صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأ
ابن تومث **اما حديث ابو سعيد رضي الله تعالى عنه**
فاخرجه الطبراني في الاوسط وابن عدي في
الكامل عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من كان له امام فقرأ له قراءة **اما حديث**
ابي هريرة رضي الله تعالى عنه فاخرجه الدارقطني
في سننه مثله سواء **اما حديث ابن عباس**
رضي الله تعالى عنه فاخرجه الدارقطني
ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليضيق قلبك

الامام خافت او جهرو **اما حديث انس رضي الله**
تعالى عنه فاخرجه ابن حبان عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام
له قراءة **واخرج** الدارقطني في سننه والمحکم في
مستدرکه وابن عدي في الكامل فثبتهم من
طريق الامام ابي حنيفة بسند الى جابر بن عبد الله
رضي الله تعالى عنه وفيه قصة قد بين فيها
السبب الذي ورد عليه هذا الحديث ولقد عن
جابر رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى

عليه وسلم وخلفه رجل يقرأ فيها رجلا من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
انصرف اقبل عليه الرجل فقال اتهماني غير القارئ
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا
حتى بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى
خلف امام فان قراءته لقراءة **قلت** وقد تقدم
هذه القصة بكلامنا عن موطاء الامام محمد بن
الحسن وعن كتاب الآثار لمن طريق الامام

ابي حنيفة كما عرفت ووقع في رواية لابي حنيفة ان
تلك الصلوة كانت الظهر والعصر وسبقت من جده
مسلم وابي داود وغيرهما عن عمران بن حصين
رضي الله تعالى عنهما انها كانت الظهر فظهر
بذلك ان الصلوة الترتيبية في منع القراءة للمقتدي
كالجمعة من غير فرق بينهما **ان قيل** ان بعض
المحدثين كالدارقطني وغيره حكم في بعض
اسانيد حديث جابر بالوقف وفي بعضها بالار
وفي بعض اسانيد حديث انس وابي هريرة بضعف

الراوي فكيف يصح الاحتجاج بثله قلت لناعن
هذا الجوبة ستة **الاول** انالم فغتم على ^{سائلا}
الضعيفة والوقوفه و الرسالة بل على الاسانيد
الصحيحة الرفوعة التصلة التي بعضها على
شرط الصحيحين وبعضها على شرط مسلم كما
قد منا تفصيل ذلك **انفا الثاني** ان اذا
اختلف رواة الحديث في رفعه وقفه
وفي وصله وارساله فالجمهور من الحديث
على ان الحكم للرافع والواصل لان معناه

علم كما قد منا تفصيله ايضا **الثالث** انالوسنا
ارسالا بعض الاسانيد منها فقد تقتر عند
الخفية ان المرسل حجة فلا يفر القول بالارسال
بمذهب الخفية كما قد منا ايضا **الرابع** انالو
سلنا الارسال فان المرسل انما لا يكون حجة
عند الشافعية اذالم يعتد بحديث آخر
منه او مرسل فحينئذ لاخلاف بين الخفية
والشافعية في كون حجة ومعلوم ان المرسل هنا
معتد باحاديث آخر كثيرة منه صحيحة

السند فكيف لا يكون حجة بل يلزم الشافعية ان
يقولوا به وهذا جواب بطريق الالزام على
الشافعية وقد قد مرنا ذلك ايضا **الخامس** ان
سلنا ان بعض اسانيد هاهنا موقوفة فمن العلوم
ان الحديث الموقوف على الصحابي حجة عند الحنفية
فلا يضرنا ذلك ايضا **ان قيل** ان الحديث الموقوف
انما يكون حجة عند الحنفية اذا لم يخالف حديث
مرفوعا اما اذا خالف حديثا مرفوعا فلا يكون
حجة **اصل قلنا** نعم لكن عدم حجية الموقوف

حال معارضة المرفوع انما هو اذا لم يكن فيه نيب
الموقوف شيء مرفوع قط ومن العلوم ان
ههنا الاحاديث المرفوعة الصحيحة ^{نريد} الاسانيد
للعيدة المذهب الحنفية كثيرة جدا كما عرفت و
مستغنى فالمرفوع يعارض المرفوع والموقوف
يؤيد احد المرفوعين فيكون الموقوف حجة
في حق التأييد لاحد الطرفين كما لا يخفى **وايضا**
عدم اعتبار الموقوف في مقابلة المرفوع انما يكون
اذا كان الموقوف رافعا لحكم المرفوع من اصله

و اما اذا كان مخصصا للعموم فانه يصح تخصيص
المفوع بالموقوف عند الخفية حينئذ ولهذا
قال الحق ابن الهمام في تجريد في الاصول وشارحه
في شرح التتمى بالتيسير في بحث تخصيص العام
انه يكون فعل الصحابي وقوله الخالف للعموم
المفوع مخصصا للعموم عند من قال التحلية
حجية فعل الصحابي وقوله وهم الخفية والحنا
انتهى ما فيها **السادس** اننا لو سلمنا ان في بعض
طرق هذه الاحاديث ضعفا فلا ريب ان الحديث

رسم

الضعيف انما لا يكون معمولا به اذا قلنا طريقه واما
اذا قلنا قد دلت طريقه فانه يصل الى مرتبة الحسن لغيره
ويكون مقبولا ومعمولا به وفيما نحن فيه كذلك
الاحاديث بعد ما سلمنا ضعف اسانيد هالما
تقدمت طريقها وصلت الى مرتبة الحسن لغيره
فجاز قبولها وصح الاحتجاج بها لاسيما وقد ثبت
الاحاديث الصحاح الكثيرة غاية الكثرة كما عرفت و
كما استعرفه **واخرج** احمد والوداود والبيهقي
الموصلي في مسنده وابن حبان في صحيحه عن

ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال انما
ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر وسكت عليه
ابوداود وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري
بعد ما اخرج عن ابي داود بسنده ان هذا
سند قوي وقال العلامة ابن الملقن في تحفة
على احاديث الرافي ان هذا سند صحيح
وقد تقرر عند جمهور الحديث والفقهاء
ان الحديث الذي فيه لفظة امرنا و نهينا مرفوع
حكاهما **واخرج** ابوبكر بن ابي شيبة في مصنفه

وبقي بن مخلد في مسند و الترمذي في جامع في
باب تحريم الصلوة وتحليلها وابن ماجه في سننه
في باب القراءة خلف الامام عن ابي سعيد
الخدري رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ في كل ركعة
بالحمد وسورة في فرضيه وغيرها **واخرج** مسلم
في صحيحه و ابوداود والنسائي في سنينهما وعبد
في جامع عن عباد بن الصامت رضي الله
تعالى عنه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال

لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا و
لفظ الثاني قال قال رسول الله صلى الله عليه و
بدله يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم **واخرج** ابو
داود والدارقطني عن ابي هريرة رضي الله
تعالى عنه قال امرني النبي صلى الله عليه وسلم
ان انا دي في الناس انه لا صلوة الا بقراءة
الفاتحة فما زاد وسكت عليه ابو داود وسكت
ابي داود يد اعل حجة الحديث وكونهما
للعمل به في الاحكام **واخرج** ابن ابي شيبة و

ر

استحق بن راهويه في مسندها والطبراني في مسند
الشاميين عن ابي سعيد رضي الله تعالى عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة
الا باسم القرآن ومعها غيرها **واخرج** ابو نعيم ^{فظ}
في تاريخ اصبهان عن ابي مسعود الانصاري
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى
عليه وسلم لا تجزئ صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة
الكتاب وشئ مع **واخرج** ابن عدي في
الكامل عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما

واسماعيل

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ
صلوة الا بالفاتحة الكتاب وثلاث آيات فصلا
فهذه الاحاديث السبعة يدل كل واحد منها
مرد قول الشافعية من وجوب **الاول** ان
القول بفرضية قراءة الفاتحة كما قاله الشافعية
ليس بصحيح وان الصحيح ما قاله الحنفية من
ان المراد بقوله لاصلوة في الكمال يعني كراهية
التحميم لان في اصل الصلوة كما قال به الشافعية
والدليل على ذلك انه يلزم على القول الشافعية

بمقتضي هذه الاحاديث السبعة القول بفرضية
التوراة ايضا ولم يقل به احد لان الشافعية
ولان غيرهم بد قام الاجماع على عدم فرضية
التوراة فهذا الاجماع دليل صارف لقوله لا
صلوة الى خفي الكمال كما قال الحنفية **الثاني** انه لو صح
ما قاله الشافعية من افتراض قراءة الفاتحة
في كل ركعة لكان مصدا اماما او مقديا او فاضلا
الزم عليهم بمقتضي هذه الاحاديث السبعة
ان يقولوا بافتراض قراءة التوراة في كل ركعة

لكمصل اماما او مقتديا او منفردا ولم يقل به
الثافعية اصلا فكانت هذه الاحاديث
السبعة ترد عليهم **فان قيل** قال البخاري في
كتاب القراءة خلف الامام ان زيادة قوله
فصاعدا قد رواه معمر بن الزهري واحدا
من الثقات لم يتابع معمر في قوله فصاعدا
قلت قد اجاب عنه العيني في شرح البخاري
بان هذا لا يصح لان كثير من الثقات الا
فلسفيان بن عبيدة وصالح بن صالح

والاثر

والاوزاعي وعبد الرحمن بن اسحق وغيرهم
كلهم تابعوا معمر في رواية هذه اللفظة عن
الزهري انتهى لفظ العيني ومن العلوم ان
زيادة الثقة الواحد وجب قبوله فكيف اذا
تراده الثقات الكثيرة وقد اخرج مسلم في صحيحه
هذه الزيادة كابينا ذلك من قبل مفصلا **واخرج**
ابوداود عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه
قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج
فنادى في المدينة انه لاصلوة الا بقرآن ولو بفاخرة

في قوله ما لي انا نزع القرآن فاستمرى الناس
 عليه وسلم فيما جهر به قال ابو داود استمرى الحديث
 الى قوله ما لي انا نزع القرآن وقوله فاستمرى الناس
 من كلام الزهري ولفظ ابن ابي شيبة وابن
 ماجه والبيهقي في احاديثهم روايتهم عن ابي
 هريرة في صلوة نظن انها الصبح فهذا الحديث
 يدل على ان قراءة المقدسي خلف الامام كان
 اولاً ثم نسخ فاستمرى الناس عنها بعد نبي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم وسياقي احاديث اخر ايضا تدل على
 نسخ ذلك كما استعرفه قلت قول ابي داود انه من
 كلام الزهري يعارضه ما اخرج ابو داود و
 البيهقي من روايت ابن السرح فانها قال لعقبة
 قال عمر عن الزهري قال قال ابو هريرة فاستمرى الناس
 آله وهكذا اخرج سفيان بن عيينة في كتاب
 الصلاة عن معمر عن الزهري عن ابي هريرة رضي
 الله تعالى عنه انه قال فاستمرى الناس اوسد
 هذا اسند صحيح في الظهور كالشمس اذا ثبت هذا

فقد تقرر في اصول الحديث انه اذا اختلف الرواة
في الوصل مع الارسل او مع الانقطاع فالحكيم
للواصل لانه مثبت للزيادة ونزاهة الثقة ^{بعد} بعد
مع ان حديث ابن حبان ^{قد} الاي ذكره
هذا يؤيد اذ ليس فيه وهم الانقطاع ولا
الصلوة بالبحرية ولا قيد غير الفاتحة فتدبر
وقال البيهقي في سننه الكبرى بعد اخراج حديث
ابي هريرة هذا ان ابن ابي عمير هو عمار بن
ايكة الليثي ويقال له عمار وابن ابي ابي حنبل

لم يحدث الا بهذا الحديث وحده ولم يحدث عنه
غير الزهري انتهى **قلت** وما قاله غير صحيح من وجهين
الاول ان هذا الحديث مشهور كاسياني التبرج
به عن تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر و
ان قوله لم يحدث الا بهذا الحديث فانه لا يؤيد
الجمالة اصلا ففي الحديثين كثير من
لهم حديث واحد ولم يقل احدهم بمثل
هذا مع انه يرويه صرحا ماسياني عن الحافظ
ابن حجر قريبا **الثاني** ان قوله لم يحدث عنه

غير الزهري فان اراد به لم يحدث عنه غير الزهري
هذا الحديث العين فذلك لا يثبت به الجملة
ايضا وان اراد به انه لم يحدث عنه غير الزهري
مطلقا ولو غير هذا الحديث فيرده ما قاله الحافظ
ابن حجر في تهذيب التهذيب ان ابن
اكيمة روي عنه غير الزهري محمد بن عمرو
روي الزهري عنه حديثين احدهما
القراءة خلف الامام وهو حديث مشهور
والآخر في الغزني ثم قال الحافظ ابن حجر

وقال ابو حاتم ابن اكيمة صحيح الحديث مقبولة
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال يحيى بن
معين كفاك قول الزهري سمعت ابن اكيمة يحدث
سعيد بن السيب وقال ابن عبد البر اصفاء
سعيد بن السيب الى حديثه دليل على جلالته عند
هم وقال يعقوب بن سفيان ابن اكيمة من مشاهير
التابعين بالمدينة انتهى ما في تهذيب التهذيب
الناقل حديث ابن اكيمة عن ابي هريرة المتقدم
ذكره مقيد بالصلوة بالجملة فيدل على ثبوت قراءة

المقتدي في السرية **قلت** لنا عن هذا الجوبة ستة
الاول ان الكلام مع الشافعية وهم لا يفتنون
في افتراض الفاتحة بين الجهرية والسرية
فيقوم الحديث المتقدم حجة عليهم **الثاني** ان
ذلك القول منه صلى الله عليه وسلم وقع في الصلاة
الجهرية بسبب وقوع ذلك السؤال والجواب في
الصلاة الجهرية اتفاقا ولم يمرح في هذا الحديث
بانكم لا تقرأوا في الصلاة الجهرية فكان هذا
واقعة حال لا عموم لها فلا تدل على ثبات

لغة

القراءة المقتدي في السرية **الثالث** اننا لو فرضنا انه
صلى الله عليه وسلم صرح في هذا الحديث بانكم
لا تقرأوا في الصلاة الجهرية كما وقع التصريح به
في رواية ابي داود عن عباد بن الصامت
رضي الله تعالى عنه المتقدم ذكرها في الباب
الثاني فلا يلزم منه اثبات القراءة للمقتدي في
السرية على قاعدة الحنفية ايضا لانه يكون من
باب اثبات الحكم بمفهوم الخالفة وهو غير
معتبر عند الحنفية **الرابع** اننا لو سلمنا الحكم بمفهوم

لفته
فقد مرحوا بان الحكم استفاد من مفهوم الخا
انما يكون معتبرا عند الشافعية اذ لم يوجد
التفريق بخلافه واما اذا وجد التفريق بخلا
فلا يعتبر المفهوم عندهم ايضا كما عند الخنفة
اما عند الخنفة فلا قال الزيلعي في التبيين
باب الاولياء والاكفاء ان مفهوم الخا
اذا عارض المنطوق يقدم المنطوق عليه لا
اقوى انتهى **واما** عند الشافعية فلا قال
الحقق ابن الصمام في تحرير الاصول وشا

في

في شرحها التقرير والتيسر في بحث المعارضتان
مفهوم الموافقة يرجح على مفهوم المخالفة اذا تعارضا
عند القائل بل انه اقوى انتهى وهذا قد وجد
التفريق بخلاف مفهوم المخالفة الواقع في حديث عمر
ابن حصين رضي الله تعالى عنها فقد **اخرج**
مسلم في صحيحه بثلاثة اسانيد والبوداوي في سننه
بسنتين والنسائي في سننه بسنتين وعبد الرزاق
في جامعه وابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن
بن حصين رضي الله تعالى عنها ان نبي الله

صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فلما انقضى قال ايكم قراء سبع
اسم ربك الاعلى فقال رجل انا فقال قد علمت ان
بعضكم قد خالفنيها فنصف هؤلاء المحدثون كلهم
في هذا الحديث الصحيح الذي صححه مسلم وغيره
على وقوع ذلك في صلوة الظهر ولا شك انها
سرية **الخامس** ان ما قد ضامن حديث جابر
المرفوع بلفظ لا تقراء خلف الامام في شيء من الصلوة
فهو لفظ عام والبحرية فرد منه خاص والعام
والخاص اذا تعارضا وكانا موافقين في الحكم

فلا يكون ذلك الخاص مخصوصا للعام بل يكون
افراد الفرد من العام عند جمهور اهل الاصول كما
قد مناه عن العضدية للقاضي اليميني والتحريم
لابن القيم وفيما نحن فيه كذلك لان الحكم في
الوضعين النهي عن القراءة **السادس** ان الوتر لنا عن
جميع ذلك فقد تقررت في الاصول انه اذا تعارض
البيح والحرم غلب الحرم وقد قال في الاشباه و
النظائر في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام غلب
الحرام من الفن الاول ما لفظه انه اذا تعارض

والمقتضي قدم المانع انتهى وليس المراد بالمحرم هنا
ما يقتضي التحريم الصحيح فقط بل المراد به المانع
مطلقا سواء اقتضى التحريم او كراهة التحريم او
التنزيه ولهذا اورد صاحب الاشباه لفظ لا
مكان المحرم وكذا البيهقي ليس المراد به هنا ما
يقتضي الاباحة فقط بل المراد به المقتضي
سواء اقتضى الاباحة او الوجوب او الندب
ولهذا اوضح صاحب الاشباه لفظ
مكان البيع ومثله يستفاد من عبارات تحرير

ابن الصمام في الاصول وشرحه المصنف بالتيسير وغيرها
واخرج البيهقي في سنن الكبرى له بسند رواه
بن ارمطاد عن قتادة عن زائدة بن اوفى عن
عمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم
بمكة ما تقدم عن عمران بن حصين انفا وزاد
فيه فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القراءة خلف
الامام ثم قال البيهقي قوله فنهى النبي صلى الله عليه
وسلم الى آخره تفرد به حجاج ورواه ابن ابي
عروبة ومعه وغيرهما فلم يقل احد منهم ما تفرد

جاء في ايراد النسخ
ابن ارمطاد عن قتادة
احمد بن محمد بن حبان
ابن خزيمة بن عطاء
والنسخ وعطاء بن
وعنه منقول في
وعنه الزرقاني قال
حاشي اذ قال في
حاشي في خلفه
وقال ابن مبيد
وقال ايضا
بالقوي روي له
سبع واربعين
في النسخ

بحجاج انتهى ما ذكره البيهقي قلت وهذا الحديث
صحيح في نسخ قراءة القندي خلف الامام **والجواب**
عما اعلم البيهقي به من وجوه خمسة **الاول** انه
قال الحافظ ابن حجر في التقریب ان الحجاج بن
ارطاة الكوفي القاضي احد الفقهاء صدق
بخطاى ويدلس من السابعة انتهى وروى
عليه الحافظ المذكور **بفتح** معني اخرج حديثه
البخاري في الادب الفرد ومسلم في صحيحه و
اصحاب السنن الاربعة في سننهم **وقال**

الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ان الحجاج
بن ارطاة بن ثور النخعي ابا ارطاة الكوفي مروى
عن الثوري وعطاء بن ابي سباح وسماك بن حرب
ونافع مولى ابن عمر وابي الزبير وجماعة وعنه
سبعة وابن خنيس والحادان والثوري وابو
معاوية ومنصور بن العتمر ومحمد بن اسحق و
غيرهم قال ابن عيينة سمعت ابن ابي نجیح يقول
ما جاءنا منكم مثل الحجاج بن ارطاة وقال الثوري
عليكم به فانه ما بقي احد اعرف بما يحدث به منه

وقال العجلي كان فقيها وكان احد الفقهاء
بالكوفة وقال احمد كان الحجاج من الحفاظ
وقال ابن معين صدوق ليس بالقوي وقال
البوزرعة صدوق مدلس وقال ابو حاتم
انه صدوق يدلس اما اذا قال حدثنا فهو
صالح الا يرتاب في صدقة وحفظه وقال
ابن خزيمة لا احتج به الا فيما قال اخبرنا
وسمعت وقال ابن حبان ترك ابن المبارك
وابن مهدي ويحيى القطان ويحيى

بن معين انتهى اما في تهذيب التهذيب و
حاصله ان الحجاج بن امرطة ثقة عند كثيرين
وقال الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال
في نقد الرجال ان الحجاج بن امرطة ابا
امرطة النخعي احد الاعلام وقال احمد
هو احد الحفاظ وقال الدارمي عن يحيى
انه قال حجاج بن امرطة في رواية عن قتادة صالح
وقال شعبة الكوفي عن حجاج فانه حافظ وقال
ابن حبان اكثر ما نقيم عليه انه كان يدلس

التدليس ليس بحرج فقد كان كثير من الحفاظ
يدلون منهم الحسن البصري وقادة و
حميد الطويل وسليمان التيمي ويحيى
بن ابي كثير وابو اسحق والحكم بن عتيبة
وابو الزبير وابن جريج وسعيد بن ابي
عروبة وسفيان بن عيينة والاعرج
واخرون انتهوا في اليزان قلت فحمل
من هذا كله ان الحاج بن امرطة ثقة
وثقة هؤلاء الناقدون وهم الحفاظ

النفذ

التقنون العارفون بقواعد الجرح و
التعديل وان اعظم ما عاب به بعضهم عليه
الخطاء والتدليس اما الخطاء فلا عيب فيه لانه
قلما يخلو عنه الانسان كما انه لا يخلو عن
النسيان وقد قال تعالى الاجنح عليكم فما
اخطأتم به واما التدليس فقد عرفت انه
ليس بحرج قاذح والافدح في الحفاظ المذكورين
نعرف ان الحاج بن امرطة ثقة وان
حديثه مقبول ومعمول به وان تفرقة الثقة

برواية الزيادة مقبول ومعتبر **ولئن نزلنا**
وسلنا ان الحجاج مختلف في وثيقته وتجريحه
فلا يرب انه ممن روي حديثه مسلم في
صحيحه فكان هو ممن وثقه مسلم ولا شك ان
توثيق مسلم كاف لنا فكان حديثه صحيحا على
شرط مسلم فكانت زيادته هذه زيادة ثقة
ايضا وزيادة الثقة مقبولة وفي هذا الحديث
ايضا فائدة اخرى عظيمة وهي انه قد روي على
ان القراءة خلف الامام كان اولاً ثم نسخ

مشه قد افادته الاحاديث الكثيرة التي قد مرنا بعضها
وساقي بعضها وقد بينها عند ذكر كل واحد
منها على ان هذا يدل على النسخ **الثاني** انه قد مر
الحافظ الذهبي بان الحجاج بن ابرطاة في روايته
قتادة صالح اي صالح لان يحتج بحديثه وقد علمت
ان هذا الحديث رواه الحجاج عن قتادة **الثالث**
ان ما رواه الحجاج بن ابرطاة على سائر الرواة من
قوله فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
آخيه فلم يتخذ الحجاج به بل رواه ابن ابي عمير

حديثه عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا
كما اخرج به محمد في موطاء والبوداء والترمذي
والنسائي وقد قدماه ورواه ايضا البيهقي
في سننه الكبرى في حديثه عن عبد الله بن نجبة
رضي الله تعالى عنه مرفوعا كما سيأتي وكذا
رواه عبد الرزاق في جامعه وغيره في حديثهم
عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه
مرفوعا وموقوفا كما سيأتي فبطل قول البيهقي
انه تفرد به حجاج بن ارطاة **ان قيل** لعله اراد ان

البحر

الحجاج تفرد به من حديث عمران بن حصين
قلت ان اراد هذا المعنى فذلك لا يفرنا اصلا
لان الدار على متن الحديث وهو مروي من
طرق كثيرين من الصحابة فتفرد به بالنظر الى
صحابي واحد لا يفر في اثبات متن الحديث
الذي هو اصل المقصود **الراجح** ان القدر الذي
عليه الرواة كلهم الكائن في صحيح مسلم وغيره
وهو قوله قد علمت ان بعضكم قد خالفنيها
وقد كانت الصلوة صلوة طهر وهي سريته

ما وقع في حديث غير عمران بن حصين من
قوله صلى الله عليه وسلم مالي انا نزع القرآن وفي
لفظ بعضهم فلا نزع عني القرآن كاف في
افادة النهي عن القراءة خلف الامام بدو
تلك الزيادة **الخامس** انه قد اخرج البيهقي بنفسه
هذا الحديث من طريق شعبة ثم قال في آخره
قال شعبة فقلت لصاحبه كانه كرهه للنهي عنه
وهذا اللفظ ايضا مفيد للنهي **واخرج** البيهقي
في العرف عن جابر رضي الله تعالى عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما قضى
الصلوة من قراءة خلفي بسم الله رب العالمين
فقد رايت يحالجز القرآن من صلى منكم
خلف امام فقرأته له قراءة وهذا ايضا صحيح
في افادة النسخ **واخرج** البيهقي في كتاب القراءات في
الصلوة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
كان له امام فلا يقرأ معه فان قرأته
له قراءة **واخرج** الطحاوي في شرح معاني الآثار

عن جابر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تقراء خلف الأمام
في شيء من الصلوة وفي لفظ في شيء من الصلوة
دلالة صريحة على رد قول من قال يقراء المقعد
خلف الإمام في السرية دون الجبهة **واخرج**
الطبراني في معجمه الأوسط على ما نقله ابن الهيثم
في فتح القدير عن ابن عباس رضي الله تعالى
عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقراء
خلف الإمام **واخرج** الإمام محمد في موطأه عن

باب

ابن الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى
عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى
خلف الإمام فان قراءته الإمام له قراءه
قال الملا علي قاري في شرح موطأ محمد بن رواه
احمد وابن ماجه عن ابن الزبير عن جابر بن عمر
انتهى **واخرج** البيهقي في كتاب القراءه في الصلوة عن
نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن القراءه خلف الإمام
واخرج هو ايضا في عن عبد الله بن دينار عن عبد

بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن القراءة خلف الإمام فقال
الإمام لا يقراء **واخرج** البيهقي في كتاب القراءة
في الصلوة ايضاً عن أبي سعيد الخدري رضي
تعالى عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه و
سلم عن الرجل خلف الإمام لا يقراء شيئاً
أيخبره ذلك قال نعم **واخرج** عبد الرزاق
عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه
قال كنا نقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم

نفساً من القراءة خلف الإمام **واخرج** أبو بكر
بن أبي شيبة في مصنفه والطحاوي في شرح
معاني الآثار عن عبد الله بن مسعود رضي الله
تعالى عنه قال كنا نقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم
فقال خلطتم علي القرآن ولفظ الطحاوي
خلطتم علي القراءة وهذا الحديثان
من الأحاديث التي تدل على أن قراءة القتي
خلف الإمام كان أو لا ثم نسخ **واخرج** البيهقي
في كتاب القراءة في الصلوة عن عمر الخطاب

رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوما صلوة الظهر **تقرأ** جل من
الناس في نفسه قال هل قراء معي احد منكم
قال ذلك ثلاثا فقال له الرجل نعم يا رسول الله
ان كنت اقراء قال مالي فانما يخرج القرآن اما كيف
احدكم قراءته امامه انما جعل الامام ليقيم
به فاذا قراء فانصتوا وهذا الحديث واما
فيما روي عن علي بن قال يقرأ القنديل خلف
الامام مطلقا في جميع الصلوة وعلى من قال

نعم

١٣٢
يقراء في الصلوة السرية دون الجهرية وفيه
دلالة على النسخ ايضا **واخرج** الحاكم في تاريخه و
البيهقي في كتاب القراءة في الصلوة عن بلال الثوري
رضي الله تعالى عنه قال امرني رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان لا اقراء خلف امام وسند
هذا الحديث صحيح لانهار ويا غر اسعد
بن الفضل عن عيسى بن جعفر عن سفيان
الثوري عن الاعشى عن الحكم عن بلال فاما من روى
عيسى بن جعفر فلا كلام فيه من فانهم خلفا

ثقات متصنفين روي عنهم البخاري ومسلم
 وغيرهما واما عيسى بن جعفر فقد وثقه
 البيهقي بنفسه فقال هو تافه الرقي ثقة ثبت
 واما اسعد بن الفضل فلم يجد احدا من
 الأئمة الحفاظ ذكره بخرج ولا نصيحة و
 لا ثقة فكان حديثه مقبولا ومعو لا به
 على قاعدة الخياط ابن خزيمة وابن حبان
 القائلين بان الاصل في الثمن العدل المالم
 يثبت جرحه **واخرج** مالك في موطنه والثانفي

واحمد في مسنديهما وابن ابي شيبة في مصنفه
 والترمذي في مسنده وقال هذا حديث
 حسن والسائي وابن ماجه والبيهقي في مسندهم
 وابن حبان في صحيحه كلهم عن ابي هريرة رضي الله
 تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هل قرأ معي احد منكم في الصلوة اني اقول مالي
 انا مع القرآن **اخرج** احمد في مسنده والطبراني
 في معجمه الكبير والوسط عن عبد الله بن محينة
 رضي الله تعالى عنه مرفوعا مثله سواء **واخرج**

الدامر قطيعة بسندي عن ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ^كيلفد
قراءة الامام خافت او جهل **ولنج** الطحاوي
في شرح معاني الآثار عن نافع عن ابن عمر رضي الله
تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من كان له امام فقرأه الامام له قراءة **وانج**
الطحاوي فيه ايضا عن ابي قتادة عن النبي
مالك رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم اقبل بوجهه فقال اقرأ

وراء

والامام يقرأ فسكتوا فما لهم ثلاثا فقالوا
انا لنفعل فقال لا تفعلوا **وانج** البيهقي في سننه
الكبرى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى
وراء امام كفاة قراءة الامام **قال** البيهقي
والصحيح ان هذا موقوف وسياتي الكلام
على هذا مستوفى في الفصل الذي

وانج البيهقي في كتاب القراءة في الصلوة
عن ابهريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم كل صلاة لا يقرأ فيها بام
 الكتاب فهي خداج الا صلاة خلف الامام
واخرج البيهقي في كتاب القراءة في الصلاة ايضا
 عن جابر رضي الله تعالى عنه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى
 صلاة لا يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج
 الا وراء الامام **واخرج** هونيه ايضا عن
 جابر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها

نفا

بفتح تحت الكتاب الا ان يكون وراء الامام **واخرج**
 هونيه ايضا عن ابن عباس رضي الله تعالى
 عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كل صلاة لا يقرأ فيها بفتح الكتاب فلا
 صلاة الا وراء الامام **واخرج** الدارقطني و
 البيهقي في منتهى ما بسند فيه يحيى بن سلام
 عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل صلاة لا يقرأ
 فيها بام الكتاب فهي خداج الا ان يكون

وراء امام **نصف** الاحاديث الخمسة كلها
صريحة في استثناء المقتدي من حديث
لا صلوة الا بالفاتحة والة على ان المقتدي
خلف الامام لا يقرأ شيئا من القرآن ولو
سورة الفاتحة كما هو مذهب الحنفية **فات**
قيل قال الدارقطني بعد ايراد له الحديث
الخامس ان يحيى بن سلام ضعيف **قلت**
لنا عن ذلك اجوبة خمسة **الاول** ان هذا
جرح غير مفسر وهو غير مقبول عند جمهور

نحوه

الحديثين **الثاني** ان يحيى بن سلام وان
ضعفه الدارقطني لكنه ليس منفردا بذلك
بل وافقه على ذلك غيره ولهذا اقل البيهقي
سنة الكبرى بعد روايته لهذا الحديث عن
جابر مرفوعا انه رواه يحيى بن سلام وغيره من
الضعفاء عن مالك يعني بسنده الى جابر بن
المقرئ في اصول الحديث انه اذا روي الحديثان
الضعيفان او اكثر فان ضعف كل واحد منهما
يتخبر بغيره ويصير من الحديث حسنا الفير

١٣٠
فيصير صالحا للعلامة والاحتجاج بمثله **الثالث**
ان يحيى بن سلام ليس واقعا الا في سند
حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى
عنه ما ونحن قد اوردنا هذا الحديث من
طريق أبي هريرة وابن عباس وليس فيه يحيى
بن سلام فلا يضربنا ضعف يحيى بن سلام و
هذه الاجوبة الثلاثة كافية وشافية ونغني
عن سائر الاجوبة الا في ذكرها وان كنا ذكرنا
على طريق التنزل والتسليم **الرابع** اننا لو تنزلنا و

وسلنا ان طرق هذا الحديث المروية عن غير جابر
فيها ضعف ايضا في العلم من الحديث الواحد
اذا مروى من طريقين ضعيفين فانه يتقوى احد
بالآخر ويصير الجمع حسنا لغيره فيكون حجة والعلم
به في الاحكام كما قد ناقشنا في **الكتاب** اننا لو تنزلنا
وسلنا انه ليس لهذا الحديث سند الا وفيه
يحيى بن سلام فانا قد ذكرنا الاحاديث الكثيرة
الغريبة مروية هذا مما قد مناه وما سياتي وليس
يحيى بن سلام وهي كلها تؤيد مضمون هذا الاستثناء

فيكفينا في الاحتجاج تلك الأحاديث الكثيرة
كما لا يخفى **واخرج** البيهقي في سنن الكبرى عن عبد الله
بن بخينة رضي الله تعالى عنه وكان من
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل
احد منكم آتيا في الصلوة قالوا نعم قال اني
اقول مالي انا نزع القرآن فانهي الناس
عن القراءة حين قال ذلك وهذا الحديث
ايضا مما يدل على ان قراءة المقتدي

الامام كان او لا ثم **سبح** قال البيهقي بعد
اخراج هذا الحديث عن عبد الله بن بخينة
ان هذا خطأ لا شك فيه فقد رواه
مالك ومعه وغيرهما عن ابن ابي عمير عن ابي
هريرة انتهى كلام البيهقي **قلت** وهذا كلام
ساقط الاعتبار اذ لا امتناع في كون الحديث
الواحد مرويا عن صحابيين بسند واحد
او بسندين مختلفين ولم يقل بامتناع احد
فيما علمنا من اهل العلم بالحديث **وايضا** لم يرد

البيهقي على قوله هذا دليل على صحة القول
 الشيخ من غير دليل عليه لا يمكن مسموعا أصلا
 فتدبر **في** النساء والدارقطني والبيهقي
 في سننهم والطبراني في معجمه عن النبي
 رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما يرى الإمام إذا قرأ الأكان
 كافيا ولفظ الثلاثة الأول عن أبي الدرداء
 رضي الله تعالى عنه قال سئل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في كل صلاة تقرأ قال نعم قلنا

رجل من الأنصار وجبت هذه فقال لي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت أقرب القوم
 إليه ما يرى الإمام إذا أم القوم الا قد كفاهم ثم
 قال النساء والدارقطني هذا اي قوله ما يرى الإمام
 ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم انما هو قول
 أبي الدرداء **قلت** ان الدارقطني اخرج حديث
 أبي الدرداء هذا في سنن بائعة اسانيد اثنا
 منها رفوعان صريحا واثنان موقوفان على
 أبي الدرداء واخرجه البيهقي في سنن الكبرى عن

الى الدرء مرفوعا ايضا ثم قال البيهقي **ار** هذه
اللفظة يعني قوله ما اري **لا** امام **ال** اخره رواه
مرفوعا **ال** اوصالح كاتب الليث غلط فيه وهكذا
رواه زهير بن الحباب واخطأ فيه **ان** صحى **اقت**
لنا عن هذه الجوبة ستة **الاول** ان هذين
الراويين كلاهما ثقتان وثقهما كثير من المجتهدين
وزهير بن الحباب اخرج له مسلم في صحيحه و
الوصالح قيل علقه البخاري في صحيحه فلا يجوز
تخطئتهما ولا تغليظهما بلا اقامة دليل

عليه ولم يقسم البيهقي الدليل عليه كان ما قاله
غير مسموع كالرجح البهيم واما الوثيقة فما قد
اتفق عليه جماعة من الأئمة الحفاظ **اما**
الوصالح كاتب الليث فقد ذكر في تذكرة
القاري مجله رجل البخاري ما حصله ان ابا
صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث ثقة
كثيرون منهم عبد الملك بن شعيب بن الليث
فقال ابو صالح ثقة ما من قال وسمعت ابا
الاسود النضري عبد الجبار وسعيد بن

عن غير ثنيان عليه وقال أبو زرعة أبو صالح الحسن
الحديث وكان ابن معين يوثقه وقال أبو حاتم
كان أبو صالح جبارا صالحا وقال ابن حبان
كان صالحا وقافي نفسه وقول من قال لم
يخرج البخاري عنه إلا معلما فليس بصحيح إذا
قد انجرح عنه البخاري بصيغة حدثنا أو قال
لي أو قال المجردة لتسعة أحاديث اثنا مفا
في صفة الصلوة وواحد مضاف في الزكاة ووا
في التفسير في تفسير سورة الأخراب ووا

حد

في التفسير في تفسير سورة الفتح وواحد في
الجماد وواحد في البيع وواحد في الأحكام
وواحد في الاعتصام وإماما أو مودة معلقا
عنه فهو أكثر منها انتهى محصل ما في التذكرة
وأما زيد بن **الحبيب** فقد قال الحافظ ابن حجر في
تهذيب التهذيب تهذيب زيد بن الحباب بن
الريان التميمي أبو الحسين العجلي الكوفي روى
عن مالك بن أنس والثوري وابن أبي ذئب و
عبد العزيز بن الماجشون وخلق كثير عنه

١٥٠
احمد وابنا ابى شيبة واحمد بن ^{عليه} محمد بن علي
وعلي بن المديني ومحمد بن عبد الله بن محمد
واخرون قال ابن معين وعلي بن المديني و
العجلي ان زهير بن الحباب ثقة وقال ابو حاتم
صدوق صالح وقال عبيد الله القواريري
كان زكياً عالماً حافظاً فيما يسمع وذكره
حسان في الثقات الا انه قد يخطئ وقال
احمد بن صالح كان معروفاً بالحديث
صدوقاً وقال ابن قانع صالح وقال الدارقطني

١٥١
قطي وبن مالك ولا ثقة وقال ابن عدي هو
من اثبات الشائخ بالكوفة واخرج حديث
زهير بن الحباب مسلم في صحيحه واصحاب السنن
الاربعة انتفى اما في تهذيب التهذيب قلت
فاذا كان هؤلاء الائمة الكثيرون كلهم
عدوا لابي صالح وزهير بن الحباب فكيف قبل
فيهما جرح اليه في مع ان جرحه غير مفسر
واما قول ابن حبان فيه انه قد يخطئ فانه
ليس موجبا للرجح لما قدمنا من انه لا عيب

في الانسان من حجة الخطاء والسيان **الثاني**
 انما نزلنا وسلمنا ضعفا الى صالح وزيد بن
 الحباب فانهما جيلان اثنان والحديث اذا
 جاء من رواية ضعيفين يقوي بعضه بعضا
 ويصححنا لغيره لا فيكون مقبولا ومحمولا في
 الاحكام **الثالث** انما نزلنا وسلمنا عدم ^{تقوية}
 الضعيف بالضعيف فلا يضرنا ذلك ايضا
 لانها لم تنفرد برواية هذا الحديث بل رواها
 كثيرون من حديث ابي هريرة وعبد الله

بن

بن يحيى وعبد الله بن مسعود مع ما فيها
 كلها من الدلالة الصحيحة على النسخ كما بينا لك
 سابقا **الرابع** ان هذا الحديث اذا كان
 مختلفا في رفعه ووقفه فقد تقر في اصل
 الحديث انه اذا اختلفت رواية الحديث في
 الرفع والوقف فالحكم للرفع عند جمهور ^{الحنابلة} المحدثين
 كما قد مناه غيرهم لان الرفع زيادة ثقة
 وزيادة الثقة مقبولة **الخامس** انما نزلنا وسلمنا
 ان هذا الحديث موقوف جرما فان الحديث

الموقوف حجة عند الخفية كما قد مرنا ذلك ايضا
مرامنا نقلنا عن العلامة العيني وغيره **السادس** انه قال المحقق
ابن الهمام في فتح القدير ان ما رواه ابو الدرداء
في حديثه هذا من قوله ما روى الامام آه ان
لم يكن من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل من كلام ابو الدرداء
فلم يكن يروي ابو الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم في
كل صلاة وقراءة ثم يعتد بقراءة الامام عن
التقدي الا لعلمه وفيه النبي صلى الله عليه وسلم
انتهى ما في الفتح قلت وكثير من الاجوبة غير

١٥١
التي ذكرناها ههنا اما ذكرنا ما سابقا ولاحقا
ههنا ونحن لم نعتد ههنا استغناء
بذكر ههنا لك قد بررنا **قلت** قوله صلى الله عليه وسلم
قراءة الامام قراءة لمن خلفه معارض بقوله تعالى
فاقرءوا ما تيسر من القرآن يعني في الصلاة فلا
يجوز ترك القرآن بخبر الواحد **قلت** قد اجاب
عنه العيني في شرح البخاري بان جعل التقدي
قارئا بقراءة الامام فلا يلزم الترتيب او نقل
انه خص التقدي الذي ادركه الامام في الركوع

فانه لا يجب عليه القراءة بالاجماع فيجوز الزيادة
عليه حيث يشاء بخبر الواحد انتهى ما ذكره الشيخ
الشيخ الثاني من **هذا الفصل** فيما روي في
هذا الباب من الرسائل فاقول **راجع** عبد
الرزاق في جامع **عنه** زيد بن اسلم قال نهى **عليه السلام**
صلى الله عليه وسلم عن القراءة خلف الامام قال
واخرجني اشيخا خذ ان عليا رضي الله تعالى عنه قال
من قرأ خلف الامام فلا صلوة له **راجع**
ابن ابي شيبة في مصنفه وعبد الرزاق في جامع

١٥٥
عن موسى بن عقبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابا بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم كانوا
يذهبون عن القراءة خلف الامام **راجع** الدار
في سننه والبيهقي في كتاب القراءة في الصلوة عن
الشعبي سقا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قراءة
خلف الامام **راجع** الامام محمد في موطئه
عن عبد الله بن شداد بن الهاد مر سقا قال ام
رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في العصر
رجل خلفه فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من

كان له امام فان قراءة الامام له قراءة **وقال**
 العلامة الشمني في شرح مختصر الوقاية انه يرى
 سفیان الثوري وشعبة واسرائيل بن يونس و
 شريك وابوالاحوص وسفيان بن عيينة و
 جبرين عبد الحميد عن موسى بن الح
 عائشة عن عبد الله بن شاذان عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مرسل قال من كان له امام
 فقراءة الامام له قراءة وقد مر الجواب عن القول
 بالارسال بان المرسل حجة عند الخفية وبان هذا

يد

المرسل معتضد بكثير من الاحاديث المسندة
 وبغيرهما من الاجوبة فارجع اليها ان شئت
وقال الملا علي قاري في فتح المغشا شرح الوطا
 انه قال الكراني ناقل عن الشيعة قال او ركت
 سبعين بدركا لم يقرأ على انه لا يقرأ خلف الامام
 ثم قال الملا علي قاري فيه ايضا ناقل عن الفتاوى
 الظهيرية والبرجندي ان من قرأ خلف
 الامام يستحب ان يكسر اسنانه **الفصل الثامن**
 الله تعالى عليهم المودة لقول الخفية فاقول

١٦٠
اخرج الامام مالك في موطأه والامام محمد
في موطأه والطيحاوي في شرح معاني الآثار
كلهما من طريق مالك عن نافع عن عبد
بن عمارة اذا سئل هل يقرأ احد
خلف الامام قال اذا صلى احدكم خلف
الامام فحسبه قراءة الامام واذا صلى
فليقرأ قال نافع وكان عبد الله بن عمر
يقراء خلف الامام **واخرج** الامام مالك في
موطأه والامام محمد في موطأه والطيحاوي

في

١٦١
في شرح معاني الآثار له والترمذي في
جامعه وقال حسن صحيح والبيهقي في السنن
الكبرى له كلهم من طريق مالك عن عبد
بن كيسان انه سمع جابر بن عبد الله رضي الله
تعالى عنهما موقوفين من جلي كعت لم يقرأ فيهما
القرآن فلم يعجل الاوراء امام **واخرج** عبد الرزاق
في جامعه مثله بلفظه من طريق مالك بسنده
الذكر عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما
واخرج ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه مثله بلفظه

من طريق غير مالك عن جابر ايضا موقوفا
ولخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار البيهقي
في مسند الكبرى مثله بلفظ من طريق يحيى بن
سلام عن مالك بسنده الى جابر مرفوعا
تقدم في الفصل الثاني انه اخرج البيهقي في
كتاب القراءة في الصلوة بسند يربون
جابر بن عبد الله مرفوعا وبسند واحد
عن ابهيذرة مرفوعا وبسند واحد عن
عباس مرفوعا في بعضها بلفظه وفي

بعضها

بمعناه وقال البيهقي في مسند الكبرى ان هذا
الحديث صحيح عن جابر بن جابر مرفوعا
ولما رفعه يحيى بن سلام قال ويحيى بن
سلام ضعيف **قد** قد قد منا الاجوبة عن
تضعيفه ليحيى بن سلام واما قوله الصحيح انه
موقوف غير مرفوع فلما عنه جوابان **الاول**
انا قد قد منا امر انه اذا اختلف رواية
حديث في مرفوعه ووقفه فالجمهور من المحدثين
على ان الحكم للرفع لانه من باب زيادة الثقة

وزيادة الثقة مقبولة **الثاني** أنا لو سلمنا أن
 هذا الحديث موقوف كما أقر به البيهقي وحكم
 بتجريحه فلا يضرنا لأن الوقوف عند الحنفية
 حجة كما في كتب أصول فقه الحنفية **ان قيل**
 أن الوقوف وإن كان حجة في نفسه عند الحنفية
 ولكنه إذا عارض الرفوع كالحديث الذي
 استدل به الشافعية من قوله صلى الله عليه وسلم لا
 صلوة إلا بالفاتحة وإمالة فإنه لا يعمل به
 مخالفا للرفوع **قلت** قد قدمنا أن الوقوف

أما لا يكون حجة عند مخالفة الرفوع إذا لم
 يوافق رفوع آخر وإما إذا وافقه رفوع
 آخر فلا شك أن الرفوع يعارض الرفوع و
 يبقى الوقوف سائما عن المعارض فيكون حجة
والضمان قد مضى أن الوقوف إنما لا يعمل به عند
 مخالفة الرفوع إذا كان مرفعا له من أصله وإما
 إذا لم يكن كذلك بل كان مخصصا للعموم فإنه
 يكون معمولا به عند الحنفية ونخص بعموم
 الرفوع ولهذا أقال ابن الهمام في تحرير الأصول

وشارحه في شرحه المسمى بالتيسير ان تخصيص
الصحابي للنس العام مقبول عند الحنفية و
يجب حمله على سماع المخصص كحديث ابن
عباس مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه و
روى ابو حنيفة بسنده عن ابن عباس موقفا
لاقتل المرتدة فلم يخصص البدل الذي يقتل
بكونه من الرجال انتهى فاعلم هذا يخص عموم
قوله لاصلوة الا بالافتاتحة بالمقتدي بهذا
الوقوف ويحمل عموم المرفوع على غير المقتدي كما
لا

لا يخفى او قد قد مناشيئا من امثال هذه
الاجوبة قبل هذا ايضا فارجع اليه ان شئت
واخرج عبد الرزاق في جامعه والوبكر بن
شعبة في مصنفه واخرج الدارقطني بمجمة
اسانيد عن علي بن ابي رضى الله عنه انه قال من قراء
خلف الامام فقد اخطأ الفطرة واخرج
عبد الرزاق في جامعه عن علي بن ابي رضى الله عنه
انه قال ليس الفطرة القراءة خلف
الامام واخرج عبد الرزاق في جامعه والطحاوي

في شرح معاني الآثار له عن علي رضي الله تعالى
 عنه انه قال من قراء خلف الامام فليس على
 الفطرة ولا خفاء ان هذه الاحاديث
 الثلاثة وان كانت موقوفة صورة لكنها
 مرفوعة حكما لان الفطرة مرادفة للسنة وقد
 صرحوا بان قولهم من السنة حكمه الرفع
 فكذلك هذا **واخرج** عبد الرزاق في مجتبه
 عن علي رضي الله تعالى عنه انه كان ينهي
 عن القراءة خلف الامام **واخرج** عبد الرزاق

في جامعهم عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال
 من قراء خلف الامام فلا صلوة له **واخرج**
 الامام محمد بن موطأ وعبد الرزاق في
 جامعهم وسفيان بن عيينة في كتاب الصلوة
 له وابن ابي شيبة في مصنفه **واخرج** الطحاوي
 في شرح معاني الآثار بثلاثة اسانيد عن
 ابي ابل هو شقيق بن سلمة قال سئل عبد الله
 بن مسعود رضي الله تعالى عنه عن القراءة
 خلف الامام فقال انصت للامام فان في الصلوة

شغلا وسيكتفى قراءة الامام وسند
الامام محمد وسفيان في الصحة كالشهر
لان سفيان رواه عن سفيان بهذا
السند **اخبر** عبد الرزاق في جامعه وابن
ابن شيبة في مصنفه عن عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه انه عهد الى الناس ان لا يقرأ
وامع الامام **واخرج** كلاهما فيها ايضا عن عمر
بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال وددت
ان الذي يقرأ خلف الامام وفيه حجر

١٠١
وقال ابن الهمام في فتحان قول عمر رضي الله تعالى
عنه هذا رواه الامام محمد في موطاه ايضا
واخرج الامام محمد في موطاه وعبد الرزاق
في جامعه وابن ابي شيبة في مصنفه عن سعد
بن ابي قاص رضي الله تعالى عنه قال وددت ان
الذي يقرأ خلف الامام في فيه حجرة ولفظ
ابن ابي شيبة في فيه حجر **واخرج** البوكري الى
شبه في مصنفه عن عمر بن حصين رضي الله
تعالى عنهما موقوفا قال لا تجوز صلوة لا يقرأ

فيها بفتح الكتاب آيتين فصاعدا **واخرج**
صوفية ايضا عن محمد رضي الله تعالى عنه قال
لا تجزئ صلاة لا يقف فيها بفتح الكتاب
وآيتين فصاعدا **واخرج** الطحاوي في شرح
معاني الآثار عن عبيد الله بن مفضل ان سال
عبد الله بن عمر ووزيد بن ثابت جابر
بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم اي
القرءة خلف الامام فقالوا لا تقراء خلف
الامام في شئ من الصلوة ووقع في فتح القدير

لا بن الهمام وشرح الشيخ عبد الحق الدهلوي
في هذا الحديث عبد الله بن عمر يدون
واو مكان عبد الله بن عمر **واخرج** مسلم
في صحيحه في باب سجود التلاوة واخرج الطحاوي
في شرح معاني الآثار بثلاثة اسانيد والبيهقي
في سننه الكبير واكثر عن زيد بن ثابت
رضي الله تعالى عنه موقوفا واخرج الطحاوي
بسندين عن جابر بن عبد الله رضي الله
تعالى عنها موقوفا ايضا انها قال لا قراءة

١٤٢
خلف الامام في شيء ولفظ الطحاوي والبيهقي
في شيء من الصلوة وسند حديث زيد بن
ثابت صحيح كما عرفت من اخراج مسلم له والشيخ
الموقوف حجة عند الحنفية كما صرح به في محيط
البرهاني ومحيط السرخسي وغيرهما من كتب
الفروع والتحرير وشرحه التيسير وغيرهما من
كتب الاصول **اما الجواز** عن معارضة الموقوف
بالمفوع من جهة ان الوقوف لا يعارض المفوع
فقد قدمناه سابقا مرارا فارجع اليه ان

١٤٥
نشئت **اخرج البيهقي** في سننه الكبير واعن
زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه انه قال
من قراء وراء الامام فلا صلوة له **واخرج** الدار
قطني في سننه بسندين عن علي رضي الله تعالى
عنه قال يكفيك قراءة الامام **اخرج** عبد الرزاق
في جامعه عن عبيد الله بن مقسم قال سالت
جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما انقرا
خلف الامام في الظهر والعصر شيئا فقال لا
اخرج ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه عن زيد

بن ثابت رضي الله تعالى عنه انه قال لا قراءة
خلف الامام **واخرج** ابو بكر بن اليشبية
في مصنفه اليضا عن جابر رضي الله تعالى عنه
قال لا تقراء خلف الامام نراذ ابن الهمام في
فتح القدير والشيخ عبد الحق الدهلوي في شرح البرقي
على الشكوة في رواية ابن اليشبية عن جابر رضي
الله تعالى عنه ان جهره لان خاف **واخرج**
عبد الرزاق في جامعته عن مزيب بن ثابت
وابن عمر رضي الله تعالى عنهم انهما كانا لا

يقرآن خلف الامام **واخرج** الامام محمد
في موطائه وعبد الرزاق في جامعته وابو بكر
بن اليشبية في مصنفه عن مزيب بن ثابت
رضي الله تعالى عنه انه قال من قرأ خلف الامام
فلا صلوة له **وقال الغني** في شرح البخاري انه **اخرج** الطحاوي
في شرح معاني الآثار وعبد الرزاق في مصنفه عن
عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال لا
الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا **واخرج**
عبد الرزاق في جامعته عن العيص بن حذيث

قال سمعت ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
يقول لا تصلين صلوة حتى تقرأ فيها بقية
الكتاب وسورة انتهى كلام العيني وهذا الحديث
مما يدل على عدم فضية الفاتحة كالسورة وعلى
انها واجبتان كما قال به الحنفية وقد تقدم
لهذا الحديث طائر مرفوعة وموقوفة في هذا
الفصل والفصل الذي قبله فارجح اليها ان شئت
واخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار ابن
البيشبي في مصنفه عن ابن عمر رضي الله تعالى

انه قال يكفيك قراءة الامام **واخرج** العلامة الخوارزمي
من في سند ابن حنيفة من طريق الامام ابن حنيفة
سنده الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
انه قال لا صلوة الا بقراءة الكتاب وما يتيسر
من القرآن بعدها وقد تقدم في الفصل الاول
من هذا الباب شدة مرفوعة وفي الفصل الثاني
شدة موقوفة من طرق مع ماله وما عليه فارجح اليها
ان شئت **واخرج** الخوارزمي ايضا في مسنده الى
حنيفة من طريق ابن حنيفة عن حماد عن ابراهيم

١٨٠
ان عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه
لم يقرأ خلف الامام الا في الركعتين الاوليين
ولا في غيرهما **واخرج** الامام محمد في موطأه عن
علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود رضي
الله تعالى عنه كان لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه
وما يخافت فيه من الاوليين وفي الاخيرين
واذا صلى وحده قرأ في الاوليين بفتح الله
وسوره ولم يقرأ في الاخيرين بشيء
ذكره ابن الهمام في فتح القدير **واخرج** البيهقي

نحو

١٨١
في سننه الكبير عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
انه قال من صلى وراء امام كفاه قراءة الامام قال البيهقي
وهذا الموقوف هو الصحيح قال ورواه سويد بن
سعيد عن علي بن سهر عن عبيد الله بن عمر عن
نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فوعا قال
ورفعه خطأ لان سويد اقد تغير بأخوه فذكر
الخطأ في رواية انتهى كلام البيهقي **والجواب** عنه
على وجه خمسة **الاول** ان سويد بن سعيد من
رجال سلم وكل من هو من رجال الصحيحين او

رجال احدها نقد قالوا في شأنه انه قد جاز
القطعة بمعنى انه لا يبيع فيه جرح جازح لجلالة
شأن البخاري وسلم وتحقيقهما في امر الجرح
والتعديل غاية التحقيق **الثاني** ان سريد او
ان سلمنا انه تغير بأخر عمره فكيف يحكم بان رفع
هذا الحديث مما رواه في آخر عمره ولا يدل على
ذلك والقول بلا دليل غير مسموح **الثالث** انه قد
تقرر في اصول الحديث انه اذا اختلف الروايات
في رفع الحديث ووقفه فالحكم للرفع لان للرفع

مزيد علم ولانه من باب زيادة الثقة وهي
مقبولة كما تقدم **الرابع** اننا لو سلمنا وقفه فالوقوف
حجة عند الحنفية كما تقدم ايضا في مواضع
متعددة **الخامس** ان عدم حجية الموقوف عند
القائل بكمال الشافعية انما يصح اذا لم يوافق حديث
مرفوعا واما اذا وافق حديث مرفوع فهو حجة
بعضه الى ذلك المرفوع عند الشافعية ايضا
لا سيما فيما نحن فيه اذا يوافق من المرفوعات جملة
عظيمة كما عرفت واما **السادس** عن معارضة الموقوف

بالمرفع الذي استدل به الشافعية فقد تقدم
سابقا في الفصل الثاني من هذا الباب **و**
اخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار **و**
ابو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن زهير بن
ثابت رضي الله تعالى عنه قال لا تقرأ خلف
الامام ان جهرا ولا ان خائفا **واخرج** عبد الله
في جامعته عن عبد الله بن عمر رضي الله
تعالى عنهما انه كان يقول اذا كنت مع الامام
فحسبك قراءة الامام **واخرج** عبد الرزاق

في جامعته ايضا عن النضر بن سيار قال
سالت ابن عمر رضي الله تعالى عنهما اقرع مع
الامام فقال تكفيك قراءة الامام **واخرج** عبد الله
في جامعته ايضا عن زهير بن اسلم ان ابن
عمر رضي الله تعالى عنهما كان ينهي عن القراءة
خلف الامام **واخرج** البيهقي في كتاب القراءة في
الصلوة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
يكفيك قراءة الامام خائفا او جهرا **فجعله**
هؤلاء الصحابة الذين روي عنهم متروكا

في هذا الفصل ترك القراءة خلف الامام
عشرة رجال وهم عمر وعلي وعبد الله بن
عمر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن مسعود
وسعد بن ابى وقاص وعمران بن حصين
وعبد الله بن عمر ووريد بن ثابت ^{الله} وعبد
بن عباس واما من روىنا عنهم فمروا
ترك القراءة خلف الامام وقد مر بنا
في الفصل الاول **وقال** العلامة العيني في حقه
البحاري ان الوقوف حجة عندنا لان

الصحابة عليهم عدول ومع هذا فقد
روى النع عن القراءة خلف الامام عن ثمانية
من الصحابة الكبار منهم علي المرتضى والعباد
الثلاثة واسماء هم مذكورة عند اهل الحديث
فكان اتفاقهم بمنزلة الاجماع وسماهضا
الهداية اجماعا باعتبار اتفاق الاكثر ثم قال
العيني ايضا ومن كان من الصحابة رضي الله
تعالى عنهم يذهبون اشد الذم عن القراءة
خلف الامام ابو بكر الصديق وعمر الفاروق و

عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب ^{عبد الله} عبد الرحمن
بن عوف وسعد بن ابي وقاص ^{عبد الله} عبد الله بن
سعود ومزيد بن ثابت وعبد الله بن
عيسى وعبد الله بن عمر رضي الله تعالى
عنهم انتهى كلام العيني في زاد العيني على
ما ذكرنا تسعة ثلاثة من الصحابة وهم
الصديق وعثمان وعبد الرحمن بن عوف
رضي الله تعالى عنهم **الفصل الرابع**
اقوال التابعين ومن بعدهم المؤيد ^{لذا}

١٥٩
المنجية فاقول **الخروج** عبد الرزاق في جامعه
والوكبر بن ابي شيبه في مصنعه عن الاسود بن
يزيد النخعي انه قال وردت ان الذي يقراء خلف
الامام ملء فوه ترابا والاسود بن يزيد تابعي
كبير من الطبقة الثانية مخضرم ثقة كما نص عليه
في التقييد روى له اصحاب الكتب الستة وغيرهم
الخروج عبد الرزاق في جامعه عن علقمة بن قيس
ان قال نحو ما قال الاسود ومعلوم ان علقمة بن
قيس تابعي ثقة من الطبقة الرابعة كما في التقييد

٩٠
وغیره **واخرج** الامام محمد في كتاب الاثار و
لفظ محمد قال اخبرنا ابو حنيفة ثنا حماد

ابراهيم قال ما قراء علقمة بن قيس قط ام
القرآن ولا غيرها خلف الامام فيما يجهر فيه
ولا فيما لا يجهر فيه ولا في الركعتين الاخيرتين

واخرج العلامة الخوارزمي هذا الحديث بهذا
اللفظ في مسند ابى حنيفة بسند عن الامام

ابى حنيفة **واخرج** الامام محمد في موطنه عن
علقمة بن قيس قال لان اُغض على جمرة

٩١
الي من ان اُقرأ خلف الامام **واخرج** عبد
الرزاق في جامعه ايضا عن ابى اسحق انه قال
كان اصحا عبد الله بن مسعود رضي الله

تعالى عنه لا يقرؤون خلف الامام **واخرج** ابو بكر
بن ابي شيبة في مصنفه عن الاسود انه قال

لان اُغض على جمرة احب الي من ان اُقرأ خلف
الامام اعلم انه يقرأ **واخرج** ابو بكر بن ابي
شيبه

في مصنفه ايضا عن ابى بشر قال سالت سعيد
بن جبير عن القراءة خلف الامام قال

ليس وراء الامام قراءة وسعيد بن جبيرة
ثقة ثبت فقيه من الطبقة الثالثة يروي عن
ابن عباس وغيره **واخرج** ابو بكر بن ابي شيبة
في مصنفه ايضا عن سعيد بن المسيب انه قال
الخت للامام وسعيد بن المسيب **تاجيل**
احد العلماء الاثبات الثقات والفقهاء
الكبار حتى قال في حق الامام احمد انه
خير التابعين وهو من كبار الطبقة الثانية
واخرج ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه ايضا

١٩٣
عن محمد بن سيرين انه قال لا اعلم القراءة خلف
الامام من السنة ومحمد بن سيرين من اجل
التابعين ثقة ثبت عابد من الطبقة الثالثة
واخرج ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه ايضا عن
ابراهيم النخعي انه كان يكره القراءة خلف الامام
وكان يقول يكفيك قراءة الامام وابراهيم بن
يزيد النخعي الكوفي تابعي ثقة ثبت من الطبقة
الخامسة مروي له **اصح** الكتب الستة وغيره
واخرج ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه ايضا عن

الوليد بن قيس انه قال سئلت سويد بن غفلة
الاقراء خلف الامام في الظهر والعصر قال لا
وسويد بن غفلة مخضرم من كبار التابعين
واكابرهم روى له اصحاب الكتب الستة وغيرهم
واخرج ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه
عن مالك بن عماره قال سالت رجلا
من اصحاب عبد الله بن مسعود ^{رضي الله عنه}
تعالى عنه كلهم يقول لا يقرأ خلف الامام
منهم عمرو بن ميمون وعمرو بن ميمون الآخر

تابعي مشهور مخضرم روى له اصحاب
الكتب الستة وغيرهم **واخرج** ابو بكر بن
ابي شيبة في مصنفه ايضا عن ابراهيم النخعي
انه كان يقول ان الذي يقرأ خلف الامام
فساق وابراهيم النخعي تقدم ترجمته ^{في}
واخرج ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه ايضا
عن ابي وايل واسمه شقيق بن سلمة انه قال يكفك
قراءة الامام وابو ابراهيم هذا تابعي كبير ثقة
مخضرم **واخرج** الطبراني في معجم الاوسط عن

ابي فخره انه قال لاصلاة الا بآتم القرآن و
معها غيرها والبولقة هو النذر بن
مالك بن قطة بكر القاف وسكون الطاء
الهملة العدي العوفي بالقاف وهو تابع
ثقة من الطبقة الثالثة ووجه تأييد هذه
الرواية لذهب الحنفية من جهة انها تدل على
ان المراد ينفي الصلاة في قوله لاصلاة الا بآتم
الفاتحة نفي عما لها لا نفي اصلها كما قال
الشافعية الا لكان ضم غير الفاتحة مع الفاتحة

فريضة ولم يقل به احد الباب الرابع في
ذكر شيء من اجوبة الحنفية عن دلائل
الشافعية وما ينبغي ان يعلم اننا قد قدما كثيرا
من اجوبة الحنفية عن دلائل الشافعية في
ضمن الباب الثالث من قبل هذا ولكننا
ذكرنا في هذا الباب ايضا شيئا منها لتكمل
الفائدة وتكثر العائدة فنقول اننا قد نجيب
عماد ذكرنا في الباب الثاني من احاديث الشافعية
حديثا حديثا على الترتيب الذي اوردناه من قبل

في ذلك الباب فنقول وبالله التوفيق ^{أما}
الحديث الأول المذكور في الباب الثاني
 وهو حديث عبادة بن الصامت ^{رضي الله}
 تعالى عنه مرفوعا لصلوة لمن لم يقرأ ^{بها}
 الكتاب **فالجواب عنه** على وجوه ^{بعضها} ستة
 يتعلق بنفي فراض قراءة الفاتحة وبعضها
 بنفي قراءة التمسك **الأول** أن هذا الحديث
 وإن كان صحيحا لا شك في صحته لكنه
 من خبر الآحاد فيفيد الظن قال المحقق

ابن الهمام في فتح القدير وإذا كان الحديث
 فني الثبوت فلا يثبت به الركن لأن لازمه
 نسخ الاطلاق بخبر الواحد وهو يستلزم
 تقديم الظن على القاطع وهو لا يحل فيثبت
 به الوجوب فيما ثم بترك الفاتحة ولا نقدر
 الصلوة لأن لازم الركن الفساد بتركه وهو لا
 يثبت الا بقاطع وهذا الركنية لا لم يقطع
 به بالفساد بتركه مضمون والصحة القائمة
 بالشروع الصحيح قطعية فلا يزول اليقين ^{أما} له

والا بطل الطنبلي القطعي انتهى ما في الفتح
الثاني ان هذا الحديث وان كان صحيحا
لكنه عام مخصوص البعض فخص منه القيد
بقية الاحاديث المرفوعة والموقوفة ^{الكثيرة}
التي ذكرناها في الباب الثالث مفصلة
فلا يدل على قراءة الفاتحة في حق المقتدي
ان قيل هذا العام وان كان مخصوص
البعض عندكم لكنه يجري على عموم عند
الشافعية اذهم قالون بافتراض الفاتحة في

حق الكل فبدخل فيه المقتدي ايضا **قلت** ليس
كذلك بل هو عام مخصوص البعض عندهم ايضا
لانهم قالون بعدم وجوب الفاتحة في
حق من ادرك الامام في الركوع فيلزم الشافعية
على قاعدتهم ان يقولوا بتخصيص القيد
عن ذلك العموم ايضا بقية تلك الاحاديث
الكثيرة الدالة على هذا ^{التخصيص} كما خصت
الشافعية عموم قوله صلى الله عليه وسلم من كماله
امام فقرأ له قراءة بغير الفاتحة فلذا

نحن هذا الحديث بغير المقدس جهاين
الادلة كذا افاد ابن الهمام في فتح القدير **الثالث** ان
هذا الحديث معناه لاصولة الالباقرة ولو بقا
الكتاب كما جاء بهذا اللفظ صريحاً في رواية **مسند**
ابن حنيفة للخوارزمي وفي رواية ابى داود مع ان
اباد او دسكت عليه كما تقدم في الباب الثالث
مفصول **الرابع** ان هذا الحديث محمول على
الكل بمعنى ان قراءة الفاتحة واجبة لا فرض
بدليل ما تقدم في الباب الثالث من الاخذ

الناطقة بانه لاصولة الالباقرة تحت وسورة معاً
فلو كانت لفظة لاصولة تقتضي افتراض الفاتحة
لاقتضت افتراض السورة ايضا وليس **الخامس**
انه لو سلم عموم هذا الحديث وشموله للمقتدي
فقد علم ان الامر بالقراءة للمقتدي خلف الامام
كان او لا ثم نسخ كما يدل عليه الاحاديث الكثير
التقدم ذكرها في الباب الثالث قبل هذا
قد بنيناك على ذلك عند ذكر كل حديث
دال على النسخ ومن الدليل على النسخ ايضا ما صح

من قول سيدنا علي رضي الله تعالى عنه من
قراء خلف الامام فقد اخطأ الفطرة فهذا
اللفظ وان كان موقوفا لكنه في حكم الرفع
والفطرة مرادفة للسنة وقد قالوا ان لفظ من
السنة يدل على الرفع فاذا كانت القراءة خلف
الامام خلاف السنة تعين ان السنة عدم
القراءة خلفه **السائل** ان معنى هذا
الحديث لاصولق الابقراءة الفاتحة سواء
قراءها تحقيقا وتقدير كالتقدي

خلف الامام فان قراءة الامام لقراءة كما
نص عليه في الاحاديث الكثيرة بالاسانيد
الصحيحة التي قد منها في الباب الثالث مرفوعة
وموقوفة مفصلا وما يؤيد ذلك ما افاد ابن
الهام في فتحه والشيخ عبد الحق الدهلوي في
شرح الشكوة انه لما كانت القراءة ثابتة من
التقدي شرعا لكون قراءة الامام قراءة له فلو
قراء التقدي بنفسه ايضا لكانت له قراءتا
في صلوة واحدة وهو غير مشروع انتهى

كلامهما **ان قيل** قد قال الحافظ ابن حجر من
الشافعية في فتح الباري ان النية الواقعة
في اصلوة الا بالفاحة اذا اريد به نية الاجزاء
كان اقرب الى الحقيقة وانه السابق الفهم
فيكون اول انتهى **قلت** لنا عن هذا الجواب
ثلاثة **الاول** انه قد اجاب الحافظ العيني في شرحه
على البخاري باننا لانسلم قرب نية الاجزاء الى
الحقيقة لانه محتمل لنية الاجزاء والنية الكمال
والعمل على نية الكمال اول بل يتعين لان

نية الاجزاء يستلزم نفي الكمال فيكون في نية
شيعيين تكثر المخالفة فيتعين نفي الكمال انتهى
الثاني اننا لو تولنا وسلمنا ان نية الاجزاء
اقرب الى الحقيقة فقد قامت القرائن الكثيرة
في الاحاديث الغريبة على صرف هذا اللفظ
عن ما هو اقرب الى الحقيقة الى نفي الكمال في
حق غير المقدي بمعنى صيرورة الصلوة ^{بدون}
الفاحة مكروهة تحريمية **منها** قوله صلى الله
عليه وسلم لا صلوة الا بالفاحة فصاعدا

وامثاله كما تقدم عن صحيح مسلم وغيره وفي
رواية لاصلوة الا بالفاتحة وسورة معها
كما تقدم عن سنن ابن ماجة وغيره
فلو كان المراد نفي الاجزاء للزوم فني
الاجزاء بدون التوراة ايضا وهذا
باطل لم يقل به احد **ومنا** قوله صلى الله عليه
وسلم من كان له امام فقراءة الامام
له قراءة فهو صارف لهذا الحديث
من عموم الى التخصيص بغير التقدي

ومنا سائر الاحاديث المقدمة الدالة على
ان وجوب القراءة انما هو في حق غير التقدي
والحمل على المجاز عند وجود الصارف عن
الحقيقة امر لا يرتاب فيه احد **الثالث** انما لو تنزلنا
وسلمنا عدم وجود الصارف فلا شك ان هذا
الحديث من خبر الآحاد فلا يكون قطعيا فلا
يفيد عدم الاجزاء في حق غير التقدي ^{تضيلا}
عن التقدي لان عدم اجزاء الشيء لا يزم
لفرضية ضده والفرض ما ثبت بدليل قطعي كما

٢٦
قد مناه عن فتح القدير **واما الحديث الثاني**
المذكور في الباب الثاني وهو حديث أبي بصير
مرفوعا عن علي بن فضال لم يقرأ فيها بام القرآن
فهي خداج وفيه قول ابو بصير اقرعها
في نفسك اي بالفاتحة خلف الامام **الحج**
عن جرئة الاول على وجوه **احدها**
ان لفظة خداج لا تدل على فرضية الفاتحة
لان خداجا معناه غير تمام ونفي التمام
كنفي الكمال لا يستلزم نفي الاصل وانما يستلزم

الاستلزام

٢٧
النقصان وقد توفينا عمدا تهذيبا
قلنا بكراهة التحريم لرب ترك الفاتحة في حق
غير المقتضى ولا ريب ان الكراهة التحريمية تقضي
وعن هذا اقل الغني في شرح النجاشي لا يملك
ان قوله فهي خداج يدل على ركنية قراءة
الفاتحة لان معناه ذات خداج اي نقصا
يعني ان صلوة ناقصة ونحن نقتول
ولهذا قلنا بوجوب قراءة الفاتحة نهيا
وما يدل على ان لفظ خداج لا يدل على النقص

قوله صلى الله عليه وسلم في حق من لم يرفع يديه
للدعاء بعد الفراغ من الصلوة انه خداج
كما رواه ابو داود وابن ماجه في سنينهما عن
الطلب بن ابي داود **ويجب** في الجواب
عن الجزء الاول من هذا الحديث الثاني
كثير مما ذكرنا من الاجوبة والحديث
الاول **الجواب عن جزءه الثاني** ان
قول ابي هريرة اقرء بها في نفسك قول
صحابي وقول الصحابي ليس تحت عند الشا^{فحة}

فلا يجوز لهم التمسك بمبدأ اصل او اما الحنفية
فهم وان كانوا قائلين بان قول الصحابي حجة
لكن حجيت عندهم مشروطة بشرط عدم مخالفة
للمرفوع واما اذا خالف المرفوع فلا يكون الموقف
حجة كما فعل علي بن الهمام في فتح القدير في باب
صلوة الجمعة وقد عرفت ان كثيرا من الاخوة
المرفوعة دالة على عدم القراءة للتدوير في سبق
محل الحجية ذلك الموقف اصل ما ان هذا
الموقف المروي عن ابي هريرة معارض بموقف

أخر كثير مروي عن جهم غفير من الصحابة رضي
الله تعالى عنهم كما قد منا تفصيل في الفصل الثا
من الباب الثالث والموقوفات والمرفوعات
إذا تعارضت فللمجتهد أن يرجح بالقياس
أي الجانبين وقع في ذهني ترجحه ولا
بعد ذلك قياساً في مقابلة النص عن هذا
قال ابن الهيثم في تحريره في الأصول ما أحاط به
أن يرجح نص يوافق القياس على نص لم يوافق القياس
وقال في التحرير في موضع آخر إن ما يوافق

من النصوص يرجح على نص لم يوافق في الاحت
من القولين انتهى **وقال** صاحب التيسير
شرح التحرير أن القياس لا يسر بدليل مستقل
لوجود النص فيصير وصفا مقويا لما يوافق
انتهى **وقال** الغني في شرح البخاري أن قول
أبي هريرة رضي الله تعالى عنه اقرأ بطني
نفسك عارض قوله تعالى وإذا قرأ القرآن
فاستمعوا له وأنصتوا فيخبر بذلك قول أبي
هريرة على أن المراد بذلك وتفكره ولئن

سئل ان المراد هو القراءة حقيقة فلا نسلم
انه يدل على الوجوب انتهى ما ذكره **العين** قلت
وايضاً ان قراءة الامام قراءة لا تقتدي فلو
كلف التقدي بالقراءة كانت له قراءتان
كما افاده في فتح القدير وفي شرح الشيخ عبد
الدهلوي على الشكوة وقد قدمنا ذلك فارجع
اليه ان شئت **واما الحديث الثالث** الذي
في الباب الثاني وهو حديث عبادة بن
الصامت رضي الله تعالى عنه مرفوعاً وفيه

نعم

تفعلوا الا بفتح الكسابة اي فلا تقر واخلف
الامام **الابا** **فالجواب عنه** على وجوه ثلاثة **الاول**
انا ذكرنا من قبل ان هذا الامر كان اولاً
حين كانت القراءة خلف الامام مشروعة ثم
نسخ بعد ذلك كما دل على نسخه كثير من الاحاديث
المقدمة ذكرها في الفصل الثالث من الباب الثالث
الثاني ان في سنده محمد بن اسحق بن حبان
الغانزي وهو مختلف فيه فقد قال الخطاط الذي
في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال ما

٢١٨
حاصلا ان محمد بن اسحاق بن يسار الطلي
الديني وثقة غير واحد ووهاه آخرون و
قال يحيى القطان ان في سيرة ابن اسحق كذا
كثيرا وقال النسائي وغيره هولين بالقوي
وقال الدارقطني لا يحتج به وقال ابو داود هو
قدري معتزلي قال سليمان اليتيمي كذاب و
قال هشام بن عروة ايضا انه كذاب وقال
وهيب انه مالک وقال عبد الرحمن بن
صدي كان يحيى بن سعيد الانصاري

٢١٩
ومالك يجرحان ابن اسحق وقال سليمان
بن داود قال يحيى القطان اشهد ان ابن
اسحق كذاب وقال يحيى بن معين ليس بذلك
انتهى اما في اليزان **وقال** الحافظ ابن حجر في
تهذيب التهذيب محمد بن اسحق بن يسار
ابو بكر ويقال ابو عبد الله الطلي مولا هم
راى انسأ وروى عن الزهري وحيد الطويل
وسعيد المقبري وعطاء بن ابي سباح وغيرهم
وعنه يحيى بن سعيد الانصاري والحمد لله

٢٢
والسفيان وشعبة وآخرون قال الإمام
مالك محمد بن اسحق رجال من الدرجة وثقة
وحسين ان مالكا كان يهمل بالقد وقال
الجوزجاني كان يرمى بغير نوع من البدع
وقال ابن عمار قد يحدث من المجهولين
احاديث باطلة وقال ابو عبد الله ابن اسحاق
ليس بحجة وكذا قال يحيى بن معين مر في حقه
وقال مرة ان ابن اسحق ضعيف وقال مرة
ليس بالقوي وقال النسائي ليس بالقوي وقال

عبد الله بن احمد ما رايت ابني يحيى حديثه
قالوا وكذا به سليمان التيمي ويحيى القطان و
وصيب بن خالد ومالك وصنم بن عمرو
وقال الدارقطني اختلف الائمة فيه وليس بحجة و
وثقة آخرون انه في نقد التذييب و
محصل ما في الزوائد والتذييب ابن اسحق
مختلف فيه ومعلوم ان من جرحه من الائمة كما
لك وغيره فقد جرحه جرحا مفسرا حيث
قالوا كذاب او كذاب او كذب فلان او انه يحدث

من المجهولين احاديث باطلة والجرح الفسار
مقبول فلم يكن حديثه المروي المتقدم ذكره صحيحا
ولاحتماله **ان قيل** هذا الحديث قد حسنه
الترمذي **قلت** قد اعلناك من كلام غيره
انه ضعيف لاحسن فصا ر حسنه مختلفا
وايضا من حسن حديث ابن اسحق هو **الترمذي**
ومن ضعف حديثه كلام مالک والجوزجاني
وابن خيزر ويحيى بن معين والنسائي وغيرهم
من تقدم ذكرهم قريبا اعظم درجة من الترمذي

والترجيح جرح الاوثق او الاكثر على تحسينه
لا سيما على قول من قال اذا تعارض الجرح والفسار
والتعديل فالحكم للجرح مطلقا سواء كان الجرح
اقل من المعدل او مساويا او اكثر **وايضا** لو
تنزلنا وسلمنا حسنه فقد عارضه الاثبات
الكثيرة الصحيحة التي ذكرناها في الفصل **الثالث**
من الباب الثالث والصحيح والحسن اذا
تعارضوا فالحكم للصحيح دون الحسن كما في شرح
شرح النسخة وغيره **الثالث** اننا لو تنزلنا وقلنا

٢١٣
ان سند هذا الحديث صحيح فقد تقررت
القاعدة في الاصول انه اذا تعارض البيع
والحرم غلب الحرم كما قد مرنا ذلك من
قبل ايضا وانه اذا تعارض المانع والقضي
غلب المانع كما قد مرنا ذلك ايضا وهذا
الجواب لا خصوص له بهذا الحديث بل هو
عن جميع ما استدله الشافعية من الاحاديث
كما لا يخفى **ان قيل** لعل هذه القاعدة لا تكون
مسئلة عند الشافعية فلا هذا لم يقولوا بها

٢١٤
قلت بل هي مسئلة عندهم مرحوبا بها وكثير
في مواضع كثيرة وبنوا عليها فروعا كثيرة في باب
النكاح والذبائح والصيد وغير ما يلزمهم
ان يقولوا بمقتضاها هل هذا ايضا كما قالوا بها
في سائر المواضع لكن الامام الشافعي لم يقل بذلك
لدايل لاح له ولا عتب على المجتهدين فيما لاح
لهم لانهم الامور ون بالاعتبار بقوله تعالى فاعتبروا
يا اولي الابصار **واما الحديث الرابع** المذكور
في الباب الثاني وهو حديث عبادة بن

القامت رضي الله تعالى عنه ايضاً فاعرفوا
وفيه فلا تقرؤا بشي من القرآن اذا جهر
الاباء القرآن **فالمواضع** على وجود ستة
بعضها يتعلق بما قبل الاستثناء وبعضها
بما بعده **الاول** ان في مسنده الهيثم بن
حميد **قال** الحافظ بن حجر في تهذيب التهذيب
ان الهيثم بن حميد الغساني مولى ابي الواحد
ويقال ابو الحارث روى عن مكر و غيره
مروى عنه عبد الله بن يوسف التميمي و غيره

قال ابو مسهر كان ضعيفاً قد روى وقال ابو مسهر
لم يكن الهيثم بن حميد من الاثبات ولا من
اهل الحفظ وكنت امسكت عن الحديث عنه و
استغفرت له انتهى اما في تهذيب التهذيب
فعله هذا يكون سند هذا الحديث ضعيفاً
لا يقوم به حجة **الثاني** ان هذا الحكم اعني القراءة
خلف الامام كان او لا ثم نسخ كما مر يد الله
الثالث ان قيد صلوة الجهر يعارضه الحديث
الذي اخرجه مسلم في صحيحه وعبد الرزاق في

جامع وابوبكر بن أبي شيبة في مصنفه
ابوداود في مسنده وغيرهم عن عثمان بن حصة
رضي الله تعالى عنهما انه صلى الله عليه وسلم
منع عن القراءة خلف الامام في صلاة ^{الظهر}

فقد عارض البيهقي والمحرم في الصلوة السرية
فيغلب المحرم على قاعدة الاصول المتفق عليها

بين الحنفية والشافعية مع ان التقييد
بالجمهورية يعارضه ما مر في كثير من الاحاديث ^{القرآنية}
والموقوفة القائلة لا قراءة خلف الامام في

شئ من الصلوة واما الصلوة الجهرية فقد
خرجت بهذا الحديث اصلا فلا كلام في
عدم جواز القراءة خلف الامام في عام
ان القراءة خلف الامام في الجهرية معارضة
تحقيقا بالنص القرآني وهو قوله تعالى واذا
قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا كما لا يخفى
الرابع ان استثناء الفاتحة المذكور في
هذا الحديث بعارضة النص القرآني العام
لعومه للفاتحة وغيرها **ان قيل** ان العام والمعا

٢٢٠
اذا تعارض فان الخاص يختص من العام عند
الشافعية قلت هذا وان كان مذهب
الشافعية لكن الخفية لا يقولون بذلك بل
مذهبهم ان العام والخاص يتعارضان
ولا يختص الخاص من العام بل يرجح العام
عندهم على الخاص في موضع كان العام
قطعا والخاص ظاهريا وفي موضع كان العام
محتملا والخاص مباحثا كما في تحرير الامور
وشروحه وغيره فانها تكون القاعدة المختصة

٢٢١
بالشافعية حجة على الخفية الخاص انا قد
قد من في الاحاديث الرخصة والموقوفة
السابقة في الباء الثالث ما معناه انه لاصولة
لن لم يقرأ الفاتحة الا ان يكون وراء
امام وهذا نص صحيح والعلان للقتدي
يقرأ الفاتحة الاحاديث

هذا معارضة فخرج
الكلام الى تغليب الحرم على البيع فيستثنى القائل
فيكون الخطب بقوله فلا تقصر المصلين غير

١٢٢
 القدي **السادس** انما يؤمننا وسلمنا ان
 استثناء القدي لم يرد فيه من المرفوعات
 شيء فلا ريب ان ما ورد في هذا الامر
 الموقوفات كاف لنا في اثبات المطلوب
 لان المطلوب تخصيص القدي من عموم
 قراءة الفاتحة وتخصيص العام بقول الصحا
 جائر عند الخفية كما قد مناه ايضا **القي**
 ان الحديث الذي استدله الشافعية هو
 قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرء

تمت

١٢٣
 بفاتحة الكتاب مذكور في الصحيحين **الحا**
 الخفية ليس بشيء من هذا كور في الصحيحين وما
 في الصحيحين ارجح على ما في غيرهما ولو كان على
 شرطهما **قلت** لنا من ذلك اجوبة خمسة **الاول**
 ان احاديث الخفية وان لم تكن مذكورة في
 صحيح البخاري لكنها مذكورة في صحيح مسلم
 كما قد منا في الفصل الثالث من الباب **الثاني**
 وغيره **الثاني** ان احاديث الخفية قد تقدم
 انها صحيحة على شرط الشيخين وقد صرح

لست

٢٢٢
الهام في فتح القدير وفي تحرير الاصول انما
يرجع ما في الصحيحين او في احادها على ما هو
شرط الثخين اصلاً عند الحنفية ولفظ
التحرير هكذا او كون ما في الصحيحين راجحاً
على ما روي برجالها او على ما تحقق في
شرطها تحكم انتهوا وقال صاحب التيسير
شرح التحرير ان كون هذا محكماً مطلقاً
انتهوا **الثالث** انما نزلنا وسلمنا ان ما في
الصحيحين اصح على ما روي برجالها او

٢٢٥
على شرطها فلا ريب ان هذا اقسام واحد
من التراجع وقد ذكر في جانب الحنفية
في هذه المسألة اقسام ثمانية من التراجع **منها**
ان قول الحنفية موافق للنص القرآني المتواتر ومثل
لا يعارضه احاديث الاحاد ولو فرض كونها
بلغت حد الشريعة **ومنها** ان المحرم والبيع اذا
تعارضوا فالغلبة للمحرم **ومنها** انما قد قد من
ان ترك القراءة خلف الامام قد عمل بها الخلفاء
الاربعة وقد قال ابن الهمام في تحرير الاصول

في بحث التراجع انه يرجع ما عمل به الخلفاء
الراشدون الاربعة على ما ليس كذلك ^{كأنه}
بل ذكر العلامة عبد الله بن سالم البصري في
شرح على البخاري انه اذا جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم خبران مختلفان وبلغا
ان الشيخين عملاً باحد الحديثين و
تركا الآخر كان فيه دلالة على ان الحق
فيما عملا به انتهى ^{وهنا} ان حديث عماد
لاصلوة الا بالفاضة محتمل ^{يحمل} له للفقهاء

١٢٤٢
وعنده وحديث جابر وغيره لاصلوة
لن لم يقرأ بفاتحة الكتاب الا ان يكون
وراء امام المتقدم ذكره مرفوعاً وموقوفاً ^{مفسر}
فيرجع المفسر على المحتمل فيحمل المحتمل على الفسوة
دلالة ولهذا قال ابن الهمام في تحريده ما
حاصله انه يرجع بقوة دلالة كالفترج على المحتمل
ولو كان المحتمل ظاهر انتهى ^{وهنا} ان من روى
حديث ترك القراءة خلف الامام بغض الخلفاء
الاربعة وهم ائمة الصحابة ومنهم عبد الله بن

مسعود وهو ائمة الصحابة بعد الخلفاء الاربعة
وقد قال ابن الهمام في تحريره انه يرجح نفعه الراوي
انتهى **ومنها** ان من رواة الحديث المذكور
عبد الله بن عمر وهو اوسع الصحابة و
قد قال في فصول البديع في الاصول
الفناري الحنفية جَد الفاضل الحلبي انه يرجح
الحديث بكون الراوي اوسع على وايتغيره
انتهى **ومنها** انما قد منا ان كثيرا من
رواة حديث ترك القراءة خلف الامام

1
كاهن بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعبد الله
بن مسعود وجابر بن عبد الله وزيد بن
ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر
وعملوا به بانفسهم وقد قال الفناري في فصول
اللب ان يرجح الحديث بعلى الراوي برواية نفسه
انتهى وقال ابن الهمام في تحريره وشارحه في
شرح السمعي بالتيير انه اذا علم ان راوي الحديث
عمل بما رواه فانه يرجح ذلك على قميده اي على الذي
لم يعلم انه عمل به او لا وعلى الذي علم انه لم يعمل به

انتهى ما فيها **ومنها** الترجيح ببيان العلة
ابن الهمام في تحريره وشارحه في تيسيره
الحكم الذي تعرض فيه للعلية يرجح على الذي لم
يتعرض فيه لها لان ذكر علة يدل على الامانة
به والى عليه انتهى وقال في التيسير قبل هذه
العبارة بخوارقة ان الحكم المعلن دلالة على
الحكم اقوى انتهى ونحوه في فصول البدائع و
فيما نحن فيه كذلك لانه صلى الله عليه وسلم اعلم
صحاحا منع القراءة للمقتدي بكون قراءة الآ

قراءة له فكان هذا الحكم العلل اقوى من مقابله
من هذا الوجه **فاذن ثبت** الترجيح لما
ترك القراءة خلف الامام من هذه الوجوه
الثمانية وقد تقرّر في اصول الفقه انه اذا انتفى
وجوه الترجيح فالحكم لاغلب وجوه الترجيح
فيه **الرابع** ان الايتين القرآنتين اعني
قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له و
انصتوا وقوله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القرآن
لاشك انهما ارجح من لفظ صحيح البخاري

بمن لفظ الصحيحين واذا اجتمع الراجح
الراجح فيعمل بالراجح **الخامس** انه لما دلت الآثار
الكثيرة السابقة في الفصل الثالث من الباب
الثالث على ان قراءة القدي خلف الامام كانت
اولا ثم نسخ فبعد ثبوت هذا كون قد
قراءة القدي للفاخرة موجودا في صحيح
النجاري لا يفيد شيئا لان النسخ وان صح
سنده او كان اصح لا يعمل به كما وقع
في الامور الكثيرة ومن نظائره انه قد وقع

في صحيح النجاري حديث عدم وجوب
الاغتسال بالجماع قبل الانزال بسند صحيح مع
انه منسوخ عند الائمة الاربعة فكذا هذا
خاتمة الرسالة في بيان حاصل الرسالة فاعلم
حاصلها امران **الاول** انه قد تحقق ان
قراءة القدي خلف الامام بالفاخرة او غيرها
في صلوة الفريضة او النافلة كالتراويح ونحوها
مكروهة كراهة تحريم عند الامام ابي حنيفة
وصاحبيه وما نقل عن محمد من عدم كراهة

قراءة الفاتحة للمقيد في الصلوة السرية وفيه زيادة
ضعيفة عنه والحق ان قوله كقولها وان قد
تحقق انه وافق الجوهنية على ذلك كما بين
من العناية رضى الله تعالى عنهم كما
بد العيني في شرح البخاري ووافقه عليه جما
من التابعين وغيرهم **الثاني** ان اقوى
الدليلين المضاد لترك القراءة للمقيد
كانض عليه ابن الهمام في فتحه وكما يد
عليه النصوص القرآنية والحديثية الكثيرة

عنه

٢٤٥
غاية الكثرة التي ذكرناها في هذه الرسالة
مفصلة لادليل قراءة الفاتحة خلف الامام
كما ظند بعض من لا خبرة له بعلم الحديث
والحمد لله تعالى على الختام

والصلوة والسلام على

سيدنا محمد سيد

الانام وعلى

آله وصحبه

البردة

الكرام

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 صفت سپاره آهنگی که اله
 تون سرور من راول استدا
 شرف آملی شافع جی اعلی دنا
 سجن آتقی سارو جی پوجو
 تین لال کن تون تو لاک جو
 برت نام بر تون رت یاد جو
 تون سبانه تون
 خدمت خاص جی تون
 جماعه کل جان محمد ش
 تون سرور سدا جی موشنا
 جهان کل جان لکر سجاد
 جسی جان پکر ستر کلا
 جهان کل جان لکر سجاد
 جسی جان پکر ستر کلا
 جهان کل جان لکر سجاد
 جسی جان پکر ستر کلا

جهان کل جان لکر سجاد
 جسی جان پکر ستر کلا
 کئی مرق زلف تون مرقه
 پیرانک پوجو جار جان لکر
 ساین پوجو سرات ساجن شیخ
 شفقت شفیع مرقی مرقه
 پتو جی سان شال حضرت
 مرقه جی ساجن مرقه نصیب
 از دین صفت جی ساجن مرقه
 مرقه مرقه ساجن مرقه
 جهان کل جان لکر سجاد
 جسی جان پکر ستر کلا
 کئی مرق زلف تون مرقه
 پیرانک پوجو جار جان لکر
 ساین پوجو سرات ساجن شیخ
 شفقت شفیع مرقی مرقه
 پتو جی سان شال حضرت
 مرقه جی ساجن مرقه نصیب
 از دین صفت جی ساجن مرقه
 مرقه مرقه ساجن مرقه

از دین صفت جی ساجن مرقه
 مرقه مرقه ساجن مرقه